Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

سياسة الخليفة هارون الرشيد في تحقيق الأمن الغذائي (١٧٠هـ-١٩٣هـ/٧٨٦م-٨٠٩م)

م.د رسول دفار عبد الرضا

مديرية تربية ميسان

The Policy of the Abbasid Caliph Harun al-Rashid in Achieving Food Security (170-193 AH / 786–809 AD)

Assistant Professor Dr. Rasoul Dafar Abdolreza

-Directorate of Education – Maysan

dfaralsadyrswl@gmail.com

المستخلص

: تهدف دراستنا في هذا البحث سياسة الخليفة العباسي هارون الرشيد في تحقيق الأمن الغذائي خلال المدة (١٧٠هـ–١٩٣هـ/٧٨٦م–٨٠٩م)، بوصفها أحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة العباسية. ويهدف إلى بيان الأسس الشرعية والفكرية التي قامت عليها هذه السياسة، مع إبراز دور الدولة في دعم الزراعة وتنظيم الأسواق وتطوير نظم الري, كما تطرقنا الى السياسات المالية والجبائية وأثرها في تشجيع الفلاحين واستمرار الإنتاج الزراعي. **الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي ,هارون الرشيد , السياسية الاقتصادية , الزراعة ونظم الري**

Abstract

This study aims to examine the policy of the Abbasid Caliph Harun al-Rashid in achieving food security during the period (170–193 AH / 786–809 AD), as one of the most important pillars of economic and social stability in the Abbasid state. It seeks to clarify the legal and intellectual foundations upon which this policy was based, while highlighting the role of the state in supporting agriculture, regulating markets, and developing irrigation systems. The study also addresses fiscal and taxation policies and their impact on encouraging farmers and sustaining agricultural production

Keywords: Food Security, Harun al-Rashid, Economic Policy Agriculture and Irrigation Systems,

المقدمة

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي الزهراء محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..تُعدّ قضية الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية التي ارتبطت باستقرار الدول وازدهار المجتمعات عبر العصور، لما لها من أثر مباشر في حفظ حياة الإنسان وضمان أمنه الاجتماعي والاقتصادي. وقد حظي هذا الموضوع باهتمامٍ بالغ في الفكر الإسلامي، إذ ربط القرآن الكريم والسنة النبوية بين الإطعام والأمن، وجعلا توفير القوت من أهم مقومات العمران والاستقرار السياسي والاجتماعي.ويأتي العصر العباسي، ولا سيما عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠–١٩٣هـ/٧٨٦–٨٠٩م)، بوصفه مرحلة مفصلية شهدت تطورًا ملحوظًا في السياسات الاقتصادية والزراعية والتنظيمية، أسهمت في تحقيق وفرة غذائية واستقرار في الإمدادات، انعكسا بصورة واضحة على حياة المجتمع والدولة. فقد اتسمت سياسة هارون الرشيد باهتمامٍ خاص بالزراعة، وتنظيم الأسواق، ومنع الاحتكار، وتطوير نظم الري، فضلًا عن تشجيع عمارة الأرض وتنويع المحاصيل الزراعية، الأمر الذي جعل من الأمن الغذائي أحد المرتكزات الأساسية في سياسته الداخلية.ويهدف هذا البحث إلى دراسة سياسة هارون الرشيد في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تحليل الأسس الفكرية والشرعية التي انطلقت منها هذه السياسة، وتتبع مظاهرها التطبيقية في المجالات الزراعية والاقتصادية والإدارية، وبيان دور الدولة العباسية في ضمان توافر الغذاء واستقراره، ومعالجة الأزمات المحتملة، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع.وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث ، درسنا في المبحث الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن الغذائي, أما المبحث الثاني فعنوانه : دور الخلفاء العباسيين في تعزيز الأمن الغذائي (١٣٢هـ_١٧٠هـ),ثم جاء المبحث الثالث بعنوان : دور هارون الرشيد في تعزيز الامن الغذائي. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على

مجموعة من المصادر الأصيلة، في مقدمتها القرآن الكريم، والمعاجم اللغوية التي أسهمت في بيان مفهوم الأمن الغذائي، مثل كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ/٧٩١م)، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٥م)، فضلًا عن كتب التاريخ، مثل فتوح البلدان للبلاذري (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، وتاريخ الرسل والملوك لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م)، وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي (ت ٣٨٠هـ/٩٩٠م)، إلى جانب كتب النظم المالية، ككتاب الخراج للقاضي أبي يوسف (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)، والأحكام السلطانية للماوردي (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م).كما استعان الباحث بعدد من الدراسات الحديثة، من أبرزها موارد بيت المال للزهراني، ومؤلفات عبد العزيز الدوري، ولا سيما تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري والعصر العباسي الأول والنظم الإسلامية، وكتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية لمحمد ضياء الدين الريس، وكتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لآدم متز، وغيرها من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.

المبحث الأول : المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن الغذائي :

الأمن لغةً : جاء في كتاب العين " الأمن ضد الخوف والفعل منه , أمن يأمن أمنا , والمأمن موضع الامن والأمنة من الأمن , اسم موضوع من أمنت والأمان إعطاء الأمنة , والأمانة نقيض الخيانة[١] وعند الجوهري :الأمان والأمانة بمعنى قد أمنت فأنا آمن وآمنت غيري من الأمن والأمان, أمن يأمن أمناً وأماناً , فهو آمن , أي زال عنه الخوف , والأمن ضد الخوف , والله تعالى المؤمن لأنه آمن عبادة من أن يظلمهم[٢] وأمن الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب والآخر التصديق ,والأمان إعطاء الأمنة والأمانة ضد الخيانة, ويقال أمن الرجل أمناً وأمنةً وأماناً , وآمنني يؤمنني إيماناً[٣] وأمن : الأمان والأمنة بمعنى وقد أمن من بابل فهم وسلم وأماناً وأمنةً بفتحتين فهو آمن وأمنة غيره من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف[٤] والأمن في اللغة مصدر الفعل أمن ويقال : أمن يأمن أمنًا وأمانًا , فهو آمن أي زال عنه الخوف وهو ضد الخوف , وأن الأمان والأمانة بمعنى واحد ,وآمنة الله من الخوف أي جعله مطمئنًا[٥], وجاء في القاموس المحيط وأن الأمن كفرحٍ أمنًا وأمانًا وأمنةً بمعنى الاطمئنان , ورجل أمنة هو الذي يأمنه الناس في كل أمر , كما يقال : آمن به إيمانًا , أي صدّقه[٦].الغذاء في اللغة : الطعام والشراب واللبن[٧],ما يتغذى به , وقيل ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب واللبن ويقال : غذوت الصبي باللبن فأغتذى : أي ربيته به والتغذية : التربية وقيل اللبن غذاء الصغير وتُحفة الكبير وغَذاه يغذوه غذاء[٨],ولابن فارس راي آخر " الغين والذال والحرف المعتل أصح صحيح يدل على شيء من المأكل وعلى جنسٍ من الحركة , فأما المأكل فـ الغذاء وهو الطعام والشراب[٩], والغذاء , ككِساء ما به نماء الجسم وقوامه[١٠] وأما المعنى الأخر للغذاء ما به نما الجسم وقوامه , وما يتغذي به من الطعام والشراب أغذية[١١].وعند اقتران مفهوم الأمن بمفهوم الغذاء , يتشكل مصطلح الأمن الغذائي الذي يشير إلى حالة يتمكن فيها الانسان من تأمين احتياجاته الغذائية كمًا ونوعًا بشكل مستمر دون خوف من نقصٍ أو انقطاعٍ في الغذاء.الأمن اصطلاحاً : فقد عرفه الجرجاني :عدم توقع مكورة في الزمان الآتي[١٢]" زوال ما يحذر[١٣],لقد شاع استعمال مصطلح الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة دون التوصل إلى صيغة محددة ودقيقة , فمن المفاهيم التي روجت لها الهيئات الدولية , مفهوم الأمن الذي يرتكز على ثلاثة أهداف رئيسية هي ضمان انتاج امدادات كافية من الغذاء , وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار وتدفق تلك الامدادات وحصول جميع المحتاجين عليها , وفي عام ١٩٤٣ عرف الأمن الغذائي بأنه " الحصول على قدر كافٍ ومستقر من الغذاء لكل شخص , وفي عام ١٩٨٦م نشر البنك الدولي تعريف بأنه" وصول جميع الأشخاص في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لأجل حياة نشطة وصحية"[١٤].ومفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف أولاً :منظمة الأغذية والزراعة (الفار) "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية المحلية , وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجامًا مع التحولات الاقتصادية الحاضرة , وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية[١٥], والمعنى الآخر له ثانياً: " هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب , وبهذا يتوفر الأمن ثم يتفرع الفرد للإبداع والإنتاج والعمل بـ الاطمئنان على نفسه وأفراد أسرته ,ولا شك أن كل إنسان يتطلع لحياة كريمة , ملؤها السعادة والاطمئنان وعدم الخوف على مصيره ومستقبله من خلال توفير حد الكفاية من الطعام والشراب واللباس والمسكن المناسب ولهذا الأمن الغذائي شروط يجب أن تتوفر فيه وهي : ١- :تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية المطلوبة لكل الناس .٢- : شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية شرعية محكمة. ٣- : وقف استيراد السلع الخارجية بوجود البديل , وهذا يولد وحدة غذائية استراتيجية للأمة , تفضي لأمن حضاري مبني على طرد الخوف من النفوس[١٦], **والتعريف الأخر له ثالثاً:**" قدرة شعب أو إقليم على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة لهم لتحقيق وفرة في الانتاج الغذائي وتنامي هذه القدرة مع تنامي عدد السكان"[١٧],رابعاً ::

أن الأمن الغذائي هو الوضع الذي يكون فيه بلد ما أو منطقة أو العالم ككل غير غير معرض لحدوث أزمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمان[١٨].أما المعني الاصطلاحي للغذاء : له تعاريف عدة , أولاً :هو مواد تؤخذ عن طريق الفم للإبقاء على الحياة والنمو , حيث تمد الجسم بالطاقة وتبني الأنسجة وتعوض التالف منها[١٩],ثانيًا : مدى توافر مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من انتاج الغذاء ، أو في حالة تعذر حصول ذاك البلد على المواد الغذائية التي تنقصه عن طريق استيرادها من الخارج[٢٠],ثالثاً : أن مفهوم الإسلامي للأمن الغذائي يركز على البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله , وهو أن تعالى هو الرزاق , ولن يترك مخلوقًا يطويه الجوع , وأن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق وأن تقوى الله تنميه وتزيده ,وبناء عليه فإن المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي هو ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة من الزمن[٢١].جاء في القرآن الكريم ما يشير إلى هذه العلاقة الوثيقة بين الأمن والغذاء وبين الخوف والجوع , القرآن الكريم كتاب الله الخالد ، والمنهج القويم الذي اختاره المولى تعالى للبشرية أجمعين ، فيه آيات بينات هن قواعد وأصول تضمن صلاح الإنسان وسعادته في كلّ النواحي والمجالات ، ومن ذلك بالطبع الجانب الاقتصادي وبالأخص ما يتعلق بـ الأمن الغذائي ، انتاجه وتحصيله وتوزيعه واستهلاكه ، فهو من الضرورات التي لا بد منها للأحياء جميعاً ومنهم الإنسان الذي تَحمل أمانة الشريعة الغراء , وذلك في الآيات التالية :

أولا : ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ** ﴾[٢٢],والأمن الغذائي أحد الأمنين الين بقوم عليهما الأمن الشامل , ويربط القرآن الكريك بشكل واضح بين الجوع والخوف , لا يمكن زوال الثاني مع وجود الأول , والجوع هنا ليس الجوع الاني الذي يشعر به كل انسان , إنما فقدان الأمن الغذائي له ولأفراد بيته , ولجميع أفراد الدولة أو المنطقة عندما تشح المواد الغذائية بسبب الحروب , أو الجفاف آو الأوبئة العالمية , ،و عدم وضع الدلو خطط تحقق الأمن الغذائي عد القرآن الكريم الاطمئنان النفسي أحدى انعم الله لا يتوفر إلا بتحقيق الأمن الغذائي والأمن السياسي[٢٣],تُعد هذه الآية من أبرز البراهين القرآنية التي تدل على الأمن الغذائي , إذ تبين أن من أعظم نعم الله تعالى ألتي يرزق بها الإنسان القوت وتأمينه من الخوف فـ الغذاء والأمن شرطان أساسيان لاستقرار المجتمع ودوام العمران , بما اعطاهم من الاموال وسبب لهم من الأرزاق بـ السعي في التجارة في رحلة الشتاء ورحلة الصيف , وتوفير الغذاء والرزق بعد الفقر والحرمان, والاستقرار الذي ساعدهم من العيش والعمل التجاري بدون وجود مخاطر[٢٤], وأن المراد بذلك ما كانوا يألفونه من الرحلة في الشتاء إلى اليمن والصيف إلى بلاد الشام , ثم يرجعون إلى بلدهم آمنين في أسفارهم لعظمتهم عند الناس لكونهم سكان حرم الله , فمن عرفهم احترمهم, وهذا حالهم في أسفارهم ورجلتهم في شتائهم وصيفهم[٢٥] هذه الآية ربطت بين دعوته تعالى إلى عبادته تعالى وبين التذكير بنعمته ظهر بوضوح أن الفقر والحرمان إذا سيطر اتخذ منه الشيطان وحزبه منفذًا إلى التشكيك في الله وعدله ورحمته , والمسؤول الأول عن سيئات الفقر وآثامه هم الأغنياء الذين يستأثرون ويغتصبون الحق المعلوم الذي فرضه سبحانه في أموالهم للسائل والمحروم[٢٦], جعل تجارتهم رائجة مريحة ومربحة ودفع عنهم الخوف والضرر[٢٧], فـ الأمن الذي عاشته قريش بجوار حرم الله كان العامل الأساسي في تدفق إمدادات الغذاء إليها واستقرار رحلاتها التجارية[٢٨] , جاء ترتيب الآية أعلاه ليضع (الإطعام من الجوع) قبل (الأمن من الخوف) , وهذا التقديم ليس اعتباطاً , بل يحمل دلالة عميقة في تصور القرآن لأوليات الدولة ووظائف السلطة , فـ الجوع هو حالة من الفقر المدقع وانعدام كرامة الانسان , ويعبر عن أزمة في العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة , بينما الخوف يدل على غياب الأمن , سواء كان سياسيًا أو اجتماعيًا أو وجوديًا[٢٩].

ثانيًا : قوله تعالى ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾[٣٠] , تُعد هذه الآية من أهم الآيات التي يمكن الاستشهاد بها في مفهوم الأمن الغذائي , لأنها تتحدث بوضوح عن التخطيط للغذاء , الانتاج المستمر , تخزين المحاصيل , ترشيد الاستهلاك , والاستعداد للأزمات المقبلة , توفير الغذاء يمثل الجانب الأمني , بل الجانب الرئيسي للأمن الغذائي , فإن الجانب الآخر هو توفير إمكانية الاتصال وإيصال ذلك الغذائي , إلى حيث يكون تكون الحاجة إليه , وعلى ذلك , فإن المقاييس التي تحدد الأمن الغذائي لبلد ما أو لمنطقة جغرافية معينة هي نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية , متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي , أن تأويل النبي يوسف (عليه السلام) للرؤيا يحمل في طياته معان أزلية , بالنسبة للأمم , فحياة الأمم لا تسير على وتيرة واحدة , بل تتأرجح بين فترات الخصب وفترات القحط ..بين رخاء وكساء أو غنى أو فقر إذ أن الزراعة من الموارد الأساسية المتطلبة لبناء اقتصاد سليم[٣١], ومن تفاسير هذه الآية ,أولاً :أي يأتيكم الخصب والمطر سبع سنين متواليات ففسر البقر بالسنين لأنها الأرض التي تشتغل منها الثمرات والزروع وهن السنبلات ثم أرشدهم إلى ما يعتدونه في تلك السنين , ومهما استغللتم في هذه السبع السنين الخصب فأدخروه في سنبله يكون أبقى له وأبعد عن إسراع الفساد إليه إلا المقدار الذي تأكلونه وليكن قليلاً قليلاً لا تسرفوا فيه لتنتفعوا في السبع الشداد وهن السبع السنين المحل التي تعقب هذه السبع المتواليات وهن البقرات العجاف ...[٣٢],ثانياً : "وهذه

العلمية اقتصادية تحتاج إلى تخطيط وتطبيق ومتابعة وحُسن تدبير وعزم وعلم[٣٣] ,ثالثاً :زيادة الانتاج والاستمرار بالزراعة وهذه أحد ركائز الأمن الغذائي مما يساهم في توفر الغذاء وضمان وفرة المحاصيل والتخزين الاستراتيجي للغذاء وبقاء الحب في سنبله ليكون أبعد عن الفساد إلا المقدار الذي تأكلون مع مراعاة الكفاف وسد الحاجة الضرورية[٣٤], وتمكن النبي يوسف (عليه السلام) من خلال توزيع الحصص على الناس وكان كل فردٍ من العائلة يأخذ نصيبه من الطعام , وكانت هنالك قسائم مدونة فيها أسماء المطالبين بحصص الطعام من إنقاذ مصر من القحط والفقر[٣٥],وفي حديث عن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : "من أصبح منكم آمنًا في سربه , معافى في جسده , عند قوت يومه , فكأنما حيزت له الدنيا"[٣٦].

المبحث الثاني : دور الخلفاء العباسيين في تعزيز الأمن الغذائي (١٣٢هـ-٦٥٦هـ):

في بداية العهد العباسي لم يتغير دور الإدارة في ضبط النشاط الزراعي عما كان عليه في العهد الأموي، غير أنه لم يدم طويلاً إذ ظهرت أسباب أدت إلى وضع نظام جديد، سواء ما تعلق بالإدارة الزراعية أم بالأرض الزراعية والإنتاج الزراعي وجباية الخراج، عملت الدولة العباسية على تحرير طبقة العمال والفلاحين من السيطرة الأموية , وإعفائهم من الجزية والمساح لهم بامتلاك الأراضي فقلت الهجرات إلى المدن[٣٧].أولى خلفاء العصر العباسي الأول اهتمامًا بالغًا بتنشيط القطاع الزراعي , بوصفه الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي واستقرار الدولة , فقد عملوا على تشجيع الزراعة وتطوير البنية المائية من خلال حفر الترع والمصارف , وإقامة الجسور والقناطر التي ساهمت في توسيع الرقعة الزراعية وزيادة إنتاجها , سعت الدولة العباسية إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال خطط زراعية طموحة تهدف إلى تحسين أوضاع الفلاحين، إيماناً منها بأهمية الزراعة في تأمين الغذاء الوطني وعدوها من الواجبات الدينية , لما تدره من أرباح على بيت المال , فسعو لتطويرها بوسائل متعددة كإصلاح الأراضي , وإنشاء السدود والجسور , وتوفير دعم للمزارعين[٣٨].فالزراعة تمثل أهم جانب من جوانب الأمن الغذائي في أي دولة كونها توفر جزءاً من ميزانية ودخل الدولة, وتُعد الأراضي الممتدة بين نهري دجلة والفرات من أخصب مناطق الدولة العباسية , وقد خضعت لإشراف مباشر من قبل الحكومة , التي حرصت على تحسين أساليب زراعتها وتنمية مواردها , وقد أدى ذلك إلى إنشاء شبكات واسعة من الترع والمصارف , جعلت تلك الأراضي على درجة عالية من الخصب , تكثر فيها المزارع والبساتين , حتى عرفت باسم أرض السواد لكثرة خُضرتها وازدهار زراعتها , وقد أشار الخطيب البغدادي إلى أن سبب تسميتها بـ السواد يعود إلى ما رآه العرب عند قدومهم للكوفة " وإنما سمي السواد سوادا لانهم قدموا يفتحون الكوفة فلما أبصروا سواد النخل"[٣٩] قالوا ما هذا السواد, فسموه سوادًا لخضرته بالزروع والأشجار، وحدّ السواد من حديثة الموصل طولًا إلى عبّادان ومن العذيب بالقادسيّة إلى حلوان عرضًا فيكون طوله مائة وستين فرسخا[٤٠] وفي إطار تعزيز الأمن الغذائي، اهتم الخلفاء العباسيون بتنظيم شبكات الري، ولا سيما في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، الذي عمل على شق الترع والجداول وربطها بنهري دجلة والفرات، بما يضمن وصول المياه إلى الأراضي الزراعية على مدار العام. وأسهم هذا التنظيم في تحويل مساحات واسعة من الأراضي الممتدة بين الصحراء العربية وجبال كردستان إلى أراضٍ منتجة، مما انعكس إيجابًا على حجم الإنتاج الزراعي واستقرار الإمدادات الغذائية,وامتدت شبكات القنوات إلى جميع نواحي بغداد، فغرس أهلها النخيل—الذي كان محصورًا سابقًا بالبصرة والكوفة والسواد—كما زرعوا الأشجار وأنشؤوا البساتين والحدائق, ويأخذ الصراة مياهه من نهر عيسى عند المحول، فيسقي أراضي بادرايا ثم يصل بغداد ليصب في دجلة, ومن أنهار بغداد أيضًا نهر كرخايا ونهر رفيل اللذان يتفرعان من نهر عيسى ويتجهان نحو دجلة , فكان ماء كل قناة منها يدخل المدينة وينفذ في الشوارع والدروب والأرباض لا ينقطع صيفًا ولا شتاءً كما ساقي هذا الخليفة الماء إلى الكرخ, فجرى فيها نهر القلائين[٤١] كما ارتبط تطور الزراعة ارتباطًا وثيقًا بتأسيس مدينة بغداد عام ١٤٥هـ/٧٦٢م، إذ روعي في تخطيطها قربها من مصادر المياه، وانتشار القنوات داخلها، الأمر الذي ساعد على قيام البساتين وزراعة النخيل والأشجار المثمرة، بعد أن كان وجودها محصورًا في مناطق محددة كالبصرة والكوفة. ولم يكن هذا التوسع الزراعي داخل المدينة وضواحيها منفصلًا عن هدف الدولة في تأمين حاجات السكان الغذائية وتقليل احتمالات الأزمات التموينية, ذكر المقدسي " ولمّا أراد بناء مدينة السلام سأل عن شتائها وصيفها والامطار والبقّ والهواء وامر رجالا حتّى يناموا فيها فصول السنة حتّى عرفوا ذلك ثم استشار أهل الرأي من أهلها فقالوا نرى ان تنزل اربع طساسيج في الجانب الشرقي بوق وكلواذى وفي الغربي قطربُّل وبادوريا فتكون بين نخل وقرب ماء فان اجدب طسّوج أو تاخرت عمارته كان في الآخر"[٤٢]ولم يقتصر الاهتمام العباسي على بناء شبكات الري، بل شمل الزراعة نفسها، إذ استفاد المسلمون من المدارس الزراعية التي نشأت آنذاك وأسهمت في نشر المعرفة العلمية حول التربة والنبات، واستعمال الأسمدة المختلفة، ووضعوا قواعد ثابتة للخراج ترتبط بنوعية المحصول وجودة الأرض, هنالك العديد من العوامل الطبيعية والبشرية لنجاح الزراعية , على سبيل المثال التربة الخصبة , الموارد المائية , المناخ , أما العوامل البشرية تتمثل بـ اليد العاملة , السياسيات الحكومية التي تتمثل بدعمها للمزارعين , السوق , النقل وغيرها من العوامل الأخرى, ومن

المعروف أن خصوبة التربة وتوافر المياه تشكل العامل الأساسي في إزدهار الزراعة في أي إقليم وفي بعض المناطق تتميز أرضها بالخصوبة والمياه الوفير مما ساعد على نمو الزراعة وتطورها ,وقد عرف المسلمون أنواع التربة في المناطق المختلفة بحيث درسوا ما يلائم كل تربة من أنواع الحاصلات وكان اهتمامهم شديدًا بالنباتات التي لا تحتاج إلى كثير من المياه فوجهوها إلى الأرض التي تتدفق فيها الأنهار أو التي تعتمد على هطول الأمطار[٤٣] ولم يقتصر اهتمام الدولة العباسية على الجانب الفني للزراعة والري، بل شمل الجوانب الإدارية والاقتصادية، وفي مقدمتها تنظيم الخراج. فقد اتبع الخلفاء سياسة ضريبية هدفت – نظريًا – إلى تحقيق قدر من العدالة بين الدولة والفلاحين، من خلال تخفيف الأعباء في سنوات ضعف المحصول، وربط مقدار الخراج بخصوبة الأرض ونوعية الإنتاج. ويكشف هذا التوجه عن إدراك واضح للعلاقة بين استقرار الفلاحين واستمرار الإنتاج الزراعي، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي[٤٤].وعمل الخلفاء على تخصيص الأسواق فجعل لكل أهل مهنة صنعة وصنعة سوقًا خاصًا بهم, توفرت فيه كل وسائل تلك الصناعة أو الحرفة , ووضع لهم المراقبين, فهناك سوق القصابين في آخر السوق بأمر المنصور لخطرهم على الناس وسوق البقالين والخبازين[٤٥],وبناء علي واجب الدولة في منع الضرر كان على من يتولى نيابة عن الدولة الإشراف على المرافق العامة ومن ضمنها الأسواق, أن يتخذ من الإجراءات ما يؤدي لتحقيق الهدف العام والمصلحة لخاصة الناس[٤٦]اتسم نظام ملكية الأراضي الزراعية في العصر العباسي بتعدد أنماطه، بما يعكس تعقيد البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة, فقد انقسمت الأراضي الخصبة إلى عدة قطاعات رئيسة، من بينها أراضي الدولة التي كانت تعود عوائدها مباشرة إلى بيت المال أو إلى الخليفة وكبار قادة الجيش، وأراضي الأوقاف التي خُصصت مواردها لدعم المساجد والمؤسسات العلمية والتعليمية، إضافة إلى أراضي الإقطاعيات الخاصة التي آلت ملكيتها إلى وجهاء المدن وأصحاب النفوذ، إلى جانب نوع رابع أقل انتشارًا تمثل في الملكيات الخاصة الفردية[٤٧] وقد كانت الأراضي الزراعية الخصبة مقسمة من حيث الملكية على النحو التالي : الصوافي (أراضي قابلة للاستغلال فوراً) وهي الأرض المملوكة لبيت المال وللخليفة حق التصرف بها , والأراضي الموات قابلة للاستغلال بعد الاستصلاح وهي ملك لبيت المال لكنها تتحول إلى الملكية الخاصة في حال استصلاحها , والأراضي الخراجية الأكثر شيوعاُ وهي في الاصل فيء وتزرع مقابل دفع الخراج كإيجار للأرض, والأراضي السلطانية وهي مملوكة للخليفة , استخدمت الدولة قطاع الأراضي , تحويل ملكية الأراضي العامة إلى الملكية الخاصة بشكل دائم (إقطاع التمليك)أو (إقطاع استغلال), كسياسة غير معلنة لإعادة التوزيع ولدفع المستحقات[٤٨]تعد الأراض الزراعية أهم عناصر الإنتاج على مدى التاريخ, ويؤثر نظام مليكتها تأثيرًا بالغًا في حياة الأفراد[٤٩], وفي تحديد مسار الأمن الغذائي , ولذلك كان الوضع عند قيام الدولة العباسية يتمثل في وجود أرض مملوكة للأفراد وأرض مملوكة للدولة[٥٠], ولكن هناك الكثير من أراضي الدولة سواء كانت أراضي الصوافي أو أراضي الخراج تحولت إلى ملكيات خاصة لأفراد باستغلال نفوذهم من بني أمية ولبعض من كبار رجال الدولة وكبار التجار والكتاب, إلا أن هذا لم يمنع من وجود أراضي كثير قد تطرق إليها الخراب والبوار, وهجرها أهلها من المزارعين نتيجة جور الإدارة الجبائية من ناحية أو للصراعات والحروب الداخلية , أو لانهيار مرافقها كمرافق الري والصرف , فكان لزاماً على الخلفاء العباسيين أن يتصدوا لذلك[٥١].في العصر العباسي الأول " أن الخراج ليس بأجره لأن الإجارة لا تكون أبدية مثل الخراج , فمقدار الخراج نفسه (وخاصة المربوط على) الوحدة الزراعية فقد يقل أو يزيد عن القيمة الايجارية التي كانت سائدة في عهدهم, ولذلك أجمع قولهم بأن الخراج هو (أصل ثابت بنفسه) كما رأي بعض الفقهاء بأن الخراج هو في حقيقته "ضرائب على الأرض الزراعية المملوكة ملكية عامة" فهو بمثابة ضريبة على الثروة العقارية لا تتعارض مع الزكاة التي تقع على الدخل"[٥٢].وألغى أبو جعفر المنصور الضريبة النقدية المفروضة على الحنطة، واستبدلها بنظام المقاسمة، حيث يدفع المزارع نسبة من المحصول نفسه، بينما بقي النظام النقدي على أشجار النخيل والفواكه, زاد اهتمامه بشؤون الخراج والنفقات على الأراضي الزراعية, ولذلك لمصلحة الرعية[٥٣],وقد تجسدت على الرغبة في رسالة أبن المقفع وهو أحد الكتاب إلى أبو جعفر المنصور والتي ذكرها الجهشياري "عمارة الأرض أصل الخراج وأن خرابها يذهب الخراج وأهله معًا"[٥٤], يؤكد من خلال هذا النص أن الضغط على المزارعين من خلال الخراج يؤدي في نهاية المطاف إلى هجرة الفلاحين وامتناعهم عن الزراعة وخراب الأرض وبالتالي نقصان موارد الدولة, عدم اخذ الجباية من الفلاحين في السنوات التي يحدث فيها قحط وتقدير الخراج حسب خصوبة الأرض.وفي عام ١٤١هـ/٧٥٩م حدث غلاء الاسعار والمعيشة في العراق" غلا السعر غلاءً شديدًا , حتى بلغ كر الحنطة مائة وستين درهماً وأشتد ذلك بالناس وأصابهم جهد شديد"[٥٥] ذكر في سياسته على مراقبة عمال الخراج والسيطرة عليهم, أو عزلهم ,وقد أمر بتحويل الأراضي الخراجية إلى أراضي عشرية ورد كل الأراضي الخراجية التي حولت إلى أراض عشرية[٥٦] وفي نفس العام أرسل أبو جعفر المنصور إلى الشام بتعديل السواد , أي النظر في مقادي الضرائب المربوطة على الكور وأدت هذه السياسة إلى انخفاض الأسعار" رخصت الأسعار في أيام أبي جعفر فقد كان عمال البريد يكتبون إليه أيام خلافته كل يوم بأسعار القمح والحبوب وبسعر كل مأكول [٥٧] ورغم ما بذله المنصور من جهد في مسألة رخص أسعار الغلات , إلا أن جهوده كانت لها آثار سلبية على

الفلاحين فلم تف الغلات بخراجها , بالمقارنة إلى ما يجنيه الفلاح من إيراد نتيجة ثقل شروط قيمة النسبة الضريبية الخراجية النقدية الثابتة والمحددة مسبقاً[٥٨]تزايدت الشكاوي من قبل المزارعين في أواخر خلافة المنصور لثقل تسديد الضريبة الخراجية لاستمرار تدني الأسعار وأن عامله كانوا يسلبون الزراع ثمرة عملهم فسألوه أن يقاسمهم ما ينتجون من محصول وذلك بأخذ نسبة معينة من الحاصل[٥٩].وان الناس سألو المنصور في آخر خلافته بتبديل نظام الجباية إلى المقاسمة ولكن توفى دون أن يطقه [٦٠] , وذكر الماوردي السبب من أجله سأله الناس الخليفة المنصور العباسي ذلك بقوله" لأن السعر نقص فلم تقف الغلات بخراجها وخرب السواد فجعله مقاسمة[٦١], وهذا النص كما يظهر يتألف من حقيقتين هما :رخص الأسعار وخراب السواد ويعلل الزهراني هذا الأمر : ان الناس قد وجدوا على ما يظهر في نظام المساحة اجحافًا بهم وتحميلهم أكثر مما يطيقون والنظام في جوهره صالح وعادي ولكن مدى صلاحه يقع على حالة السوق وأوضاعه اضافة إلى معدل اثمان المنتوجات ,ثم أن رخص الأسعار ليس هو السبب الوحيد الذي جعل المزارعين ينفرون من نظام المساحة وانما تتداخل في الأمر عوامل متعددة منها ما يتم بجنس الانتاج , ومنها صاله علاقة بمعدل الانتاج , ومنها مرتبط بالقرب والبعد من الأسواق , ومنها قلة العلمة المتبادلة سواء من الذهب أو الفضة , وما ينجم عنها من تكدس البضائع نتيجة لقلة النقود ومنها تطور الحياة الاقتصادية والانتقال المفاجئ من الحصول الضروري فقط إلى الاستكثار من الكماليات بـ الاضافة إلى جملة عوامل مساعدة أخرى طارئة كـ الفيضانات والحريق والأمراض وغيرها , لذلك فقد كانت المقاسمة في نظرهم أعدل بهم وأن يتقاسموا هم والسلطان ما ينتجون من محصول ما دامت النسبة الخاصة بـ الجباية ستكون ثابتة وعادلة وتنسجم مع طاقة المزارع وتحقق له المصلحة, فلهذا طالبه الناس بنظام المقاسمة[٦٢].لقد أدرك المسؤولون من رجال الدولة العباسية العلاقة الوثيقة بين أحوال الزراعة والمزارعين وبين واردات الخزينة وأن كل تحسن يطرأ على الحياة ينعكس أثره على الخراج وغيره من الضرائب التي كانت تجبي من المزارعين أو تفرض على الزراعة[٦٣].ومع توسّع هذا النظام في زمن الخليفة المهدي (١٥٨–١٦٩هـ/٧٧٥م–٧٨٦م) أصبح الخراج يُحصّل وفقًا للمحصول نصف الغلة للأراضي الخصبة سهلة العمل، وثلثها أو ربعها أو خمسها للأراضي التي يصعب ريّها, أما الكروم والبساتين والنخيل فكانت ضريبتها تُقدّر بالمال ثم تُجبى بنسبة نصف الغلة أو ثلثها. وسمي هذا النظام بـ المقاسمة تمييزًا له عن النظام القديم القائم على حساب مساحة الأرض فقط، والذي كان يعرف بـ المحاسبة[٦٤]. ومن هذا المنطلق فلقد قام الوزير معاوية بن يسار بتقديم اقتراحه إلى الخليفة المهدي العباسي بتبديل جذري في نظام جباية الخراج ونقل الجبية من نظام المساحة إلى نظما المقاسمة على الانتاج[٦٥] وقد كان نظام المساحة هو تخمين خراج معين على وحدة المساحة المستعملة في مساحة الأرض تستحقه الدولة كل عام[٦٦]معمول به في الدولة الساسانية من عهد قباذ وابنه كسرى أنوشروان , ثم أقره الخليفة عمر بن الخطاب عند فتح السواد وبلاد فارس واستمر طيلة العهد الأموي والجزء من العصر العباسي حين وفاة المنصور العباسي [٦٧].وبدأ المهدي العباسي بتنفيذ نظام المقاسمة فحث على أثرها تطور في الإصلاح الزراعي فأصبحت الدولة العباسية تقاسم المزارعين بأخذ نسبة معينة من الحاصل دون النظر إلى مساحة الأرض أي أصبحت الجباية تأخذ على المنتوج وليس على المساحة فـ الجباية على المساحة دون النظر إلى المنتوج يؤدي إلى وقوع مظالم على الفلاحين , الذي قد يكون للواحد منهم مساحة واسعة , لكن إنتاجها قليلاً بفعل عوامل عدة منها العوامل الطبيعية وقد يعدم أو يفسد المنتوج فيقع الفلاح تحت طائلة الضرائب الفادحة فيترك الفلاح الأرض ويقل الانتاج, ذلك أن اسعار الحاصلات قبل تطبيق نظام المقاسمة كانت منخفضة , ولم يكن هناك تقدير صحيح لمساحة الكور وأن وظائفها, لم يكن لها ثبت ولا علم, وأنها غيرت مراراً, فلم يستطيع أن يمحو هذه المساوئ تمامًا في عهده ,ونظرًا إلى أن بعض العمال كانوا يتصرفون في دوائرهم الملحية , فكانوا يسلبون الزراع ثمرات جهودهم[٦٨]نظام المقاسمة كالثلث مثلًا للدولة والثلثين للمزارعين , دون اعتبار للمساحة , فيتغير الخراج بطبيعة الحال بتغير المحصول الذي ينتج " وأما مقاسمة السواد فإن الناس سألوها السلطان في آخر خلافة المنصور , فقبض قبل أن تقاسموا, ثم أمر المهدي بها فقوسموا فيها دون عقبة حلوان"[٦٩] , فالمنصور ليس هو الذي أحدث التعديل , ولكن المهدي هو الذي أمر به[٧٠]وقد حدد أبوعبيد نسبة المقاسمة في الزروع كما يلي [٧١]: أولًا : نصف الانتاج على الأراضي التي تسقى سيحاً [٧٢] وثلث الانتاج على الأراضي الي تسقى بالدوالي[٧٣],وربع الانتاج على الأراضي التي تسقى بـ الدواليب [٧٤])ولا شيء عليهم سواه[٧٥]أما الأراضي المزروعة بـ أشجار الثمار كالنخل والكروم فقد ظلت على نظام المساحة , غير أنه أجرى تعديلًا على كمية الخراج وذلك بحسب قربها من الأسواق أو بعدها عن مراكز تصريف الانتاج[٧٦], كما قرر أيضًا استيفاء الخراج عن المنتوجات الشتوية وهي الحبوب كالحنطة والشعير واذا ما زرعت بين الاشجار والبساتين " اذا بلغ الحاصل الغلة ما يفي بخراجين أخذ عندها خراجًا كاملًا , واذا نقص ترك" [٧٧]ولقد أثبت هذا النظام عند تطبيقه تحقيق العديد من الإيجابيات سواء على الخزينة أو على المزارعين، بجانب بساطته وعدالته وشموله. ذلك أنه ربط الجباية بالإنتاج الواقعي الفعلي فأصبح المزارع مسؤولاً عن دفع نسبة محددة من الإنتاج الفعلي مما دفع عنه الحرج والظلم، والمطالبة بأن يدفع ضريبة لا علاقة لها بالإنتاج، وربما تستهلك مجموع ما كان تغله له أرضه. وربما في بعض الحالات قد

يضطر إلى الاقتراض في سبيل تسديد حصة بيت المال بعد أن يستولي الجباة وأعوانهم على كامل إنتاجه بأسلوب متعسف. وبجانب ذلك فقد أصبح الخراج متناسباً مع المحصول، ومنع الجباة وعمال الخراج من التعنت والعبث بأموال المسلمين، كما أنه ضمن لبيت المال دخلاً ثابتاً ذلك أنه سهل حصولها على حقوقها، وجعل تلك الحقوق واضحة محددة، ويبدو أن المزارعين قد شعروا بإيجابيات النظام الجديد حال انفاذه، ولعله كان من بين العوامل التي ساعدت على الاستقرار وتركيز الأموال مما عمل على نمو العمران في العراق ابتداءً من تاريخ تطبيقه. ففي ما أشار إليه القاضي أبو يوسف في عهد الرشيد حين قال:"فلم أجد شيئاً أوفر على بيت المال، ولا أعففى لأهل الخراج من التظالم فيما بينهم وحمل بعضهم على بعض، ولا أعفى لهم من عذاب ولا تهم وعمالهم من مقاسمة عادلة خفيفة فيها للسلطان رضى ولأهل الخراج من التظالم فيما بينهم وحمل بعضهم على بعض براحة وفضل"[٧٨]وفي عهد المهدي انشاؤو شبكة من الطرق العامة وحسن نظام البريد وازدهرت التجارة والصناعة [٧٩], بـ اتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية لرفع مستوى البلاد وإعتناءهم بشؤون الزراعة.والخليفة المهدى بحفر أراضٍ من منطقة واسط وإحيائها، وجعل غلتها مخصصة لدعم صلة أهل الحرمين الشريفين والنفقات الضرورية هناك. ويقال إنه كان من الشروط المفروضة على المزارعين الذين يقومون بالعمل على هذه الأراضي أن يتقاسموا المحصول لمدة خمسين سنة على أساس خمسين , فأمر جميع العمال بعدم استخدام العنف والتعذيب مع أخل الخراج , ولكن نتيجة لهذه السياسة أضطر إلى رفع نسبة المقاسمة إلى ٦٠٪ واحدث ضريبة على الأسواق, فقد أمر بجباية أسواق بغداد , وجعل عليها الأجرة , وبقيت نسبة المقاسمة الـ ٦٠٪ معمولاً بها ,وفي عهد هارون الرشيد أسقط العشر الذي كان يؤخذ من الناس بعد النصف فاعيدت النسبة إلى النصف[٨٠].يبدو أن هذا النظام واجه العديد من المشاكل ولم ينجح , وهنالك العديد من الأسباب لعدم نجاحه من أهمها:

١-لم تعد الحكومة العباسية قادرة على تقدير وارداتها , ومن ثم تقدير مصروفاتها , لأن الناتج لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى.

٢-أصبحت الواردات عرضة لعوارض طبيعية مثل الفيضانات , انقطاع الأمطار , الآفات الزراعية.

٣-عملية المقاسمة كيف ستتم , هل ترسل الدولة موظفين احصائيين وينتج هذا تهريب الفلاحين لقسم كبير من الحاصل.

٤_تضطر الدولة العباسية لبيع الانتاج في السوق , ومن ثم نقله.

٥- ان هذه العوامل السابقة اضطرت الدولة إلى فرض ضريبة على التجارة الداخلية (ضريبة العشور وفرض ضريبة على الأسواق)[٨١].وعملت الدولة العباسية على مراقبة الوفرة مدى توفر المواد الغذائية التي لها تماس مباشر مع حياة الناس , وتختص غالباً بالمواد التي يحتاج إليها جميع الناس على سواء , لتعلقها بحياتهم اليومية كـ القمح والخبز والملابس , ويكون النقص في هذه المواد خاصة القمح والخبز مسبباً للازمات وارتفاع الأسعار والفتن بين الناس , إذ أن الخبز مثلاً هو العنصر الرئيسي في الغذاء لدى السكان في العهد العباسي وحتى اليوم, يدل على ذلك ما كان يحدثه فقده من متاعب على الدولة[٨٢].

المبحث الثالث : دور هارون الرشيد في تعزيز الامن الغذائي:

كانت الزراعة ذات أهمية كبيرة, وبالأخص في عهد الخليفة هارون الرشيد ازدهرت وتنوعت المنتجات الزراعية، فأصبحت البساتين والمزارع والحقول تُنتج محاصيل متنوعة, كما كانت مدينة بغداد مركزاً وسيطاً للنشاط الزراعي، حيث كان يُرسل منها سنوياً مقادير ضخمة من المحاصيل, وكان التجار الكبار يمتلكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ويؤجّرونها للآخرين ليستفيدوا من عائداتها, وتدل هذه الأملاك على وجود أراضٍ كثيرة للزراعة، وكانت حياة سكان بغداد تعتمد في درجات كثيرة على عائدات الزراعة والمزارع[٨٣] كانت المواد الغذائية تُستهلك أسبوعياً بشكل كبير، وكانت موارد الأراضي الزراعية تُستخدم لتلبية احتياجات السكان. وتُعد نماذج الأراضي الزراعية التي ذُكرت في المصادر من الشواهد المهمة التي تُظهر اهتمام أصحاب الأملاك بالإنتاج الزراعي. فقد اعتمد أصحاب الأراضي على مواردهم الخاصة. وتُعد الزراعة من أهم الحرف التي كان أصحاب الأرض يهتمّون بها. فقد كان الهدف الأول دعم الزراعة، مما يتطلب توفير رأس مال لتمويل المشاريع المختلفة[٨٤]ومن جهة أخرى، كان لوفرة المواد الخام الصناعية دور مهم؛ لأنها الأصل في الصناعات المختلفة ووسائل الراحة. فقد اعتمدت الصناعات على المنتجات الزراعية، كما اعتمدت صناعة النسيج على القطن والحرير والكتان, وأن كمية استهلاك زيت الإضاءة (دهن البزر) في مدينة بغداد كبيرة جداً،:"إن كل منزل يستهلك في كل ليلة مقداراً محدداً، وكل حمّام رُبع رطل، وكل مسجد رطل واحد" كما يقدّر كمية الصابون المستهلكة في كل منزل برطل واحد, وهذا يدل على الحاجة الكبيرة للزيوت المستخرجة من المنتجات الزراعية[٨٥] الزراع فكانوا يمثلون اسواد الأعظم من سكان القرى , وكان معظم الزراع من الموالي الفرس أو بقايا الز أو من العبيد الزنج, وعمدت الدولة العباسية إلى منع الزراع من الهجرة إلى المدن خشية تناقص الأيدي الزراعية العاملة في الريف[٨٦] فقد بلغ المحمول إلى هارون الرشيد في كل سنة نحو خمسمائة ألف درهم من الفضة وعشرة آلاف دينار من الذهب , ما عدا الغلال والمصنوعات , فحمل الناس كثرة هذه , المحمول على أن يعدّوه بالوزن لا بالعدد, أن بلغ ستة أو سبعة آلاف قنطار من

الذهب[٨٧]وكانت الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد تتابع التعامل التجاري وتختار لذلك أشخاص ذوي مواصفات عالية من أجل متابعة السوق وسمى المنصب بـ المحتسب , ومع هذا كان هارون الرشيد لا يكتفي بما يقوم به المحتسب فكان يراقب شخصياً نشاط الأسواق متخفياً, وأخذت وظيفة المحتسب في التطور إلى أن أصبحت الحسبة مؤسسة اقتصادية مرموقة ومكونة من جهاز اداري كبير وذات دور أساسي وفعال في النشاط الاقتصادي ككل , تمتع المحتسب بصلاحيات ادارية تسمح له بتعين عماله حيث كان يختار مراقباً لكل سوق ممن يتمتعون بالأمانة والخبرة ومراقباً لكل مهنة من المتخصصين , وتمتع المحسب بصلاحيات تنفيذية لفض النزاعات ضمن حدود معينة وما تعدى ذلك يقوم برفعه إلى القاضي[٨٨].

أحد الأمور التي تحقق الأمن الغذائي منع الاحتكار في المجتمع وعليه فإن م واجب المحتسب أن يمنع الاحتكار , ولذا كان له إذا وجد من احتكر شيئًا من قوت المسلمين أن يجبره على البيع[٨٩], حيث لا يجل عليه إلا في الاصناف التي تؤثر قوت الناس كاللحم والفاكهة وغيرها , وأما من حيث الأوقات فإن الاحتكار بحسب الوقت قد يكون محرماً كوقت المجاعة والجدب وفي هذا الوقت يكون التحريم عامًا وقد لا يشمل ما لا يشمله في وقت السعة , وأما باقي الأوقات خاصة وقت توفر الغذاء فيرجع للحكم الأصلي بالكراهة في البعض والإباحة في البعض , فعلى المحتسب أن يراعي ذلك كله[٩٠]. ويتضح لدينا أن وظيفة المحتسب في الغالب يجب عليه أن يكون لديه معرفة في البلاد من الغذاء ومقداره , ومكان تخزينه وكيف يخزن حتى يتمكن من معرفة المحتكر , ومعرفة إذا ما حدث شح في الطعام هل هو بسبب نقص فعلي في المؤنة أم بسبب احتكار أحد التجار للغذاء من أسواق المدينة.أدى اهتمام الدولة العباسية، وخاصة في عهد الخليفة هارون الرشيد، بتنظيم الأسواق إلى تعزيز الأمن الغذائي بصورة مباشرة. فقد اعترفت الدولة بالدور المركزي للسوق في توفير السلع الغذائية، وتولت تحديد مواقع الأسواق وإنشائها وتنظيمها إداريًا. وحرصت على تخصيص الأسواق بحسب الحرف والسلع، باستثناء المواد الغذائية التي سُمِح بانتشارها في مختلف أرجاء المدينة لضمان توافرها للسكان, كما روعيت الجوانب الصحية من خلال نقل الصناعات الملوِّثة كالمسالخ وسباكة الحديد والزجاج إلى أطراف المدن. واعتمدت الحرف على تنظيم داخلي له رئيس معترف به رسميًا ليضمن جودة العمل وحل النزاعات. ومع توسع النشاط التجاري، بنت الدولة عدداً من الجسور على نهر دجلة لتسهيل انتقال السلع الغذائية بين الضفتين، حتى وصل عددها في عهد الرشيد إلى سبعة جسور. ولتشجيع الحركة السوقية، امتنعت الدولة عن فرض الضرائب على الأسواق حتى سنة ١٦٧هـ/٧٨٤م، وهو ما ساهم في خفض الأسعار وزيادة تدفق السلع، وبالتالي دعم الأمن الغذائي بصورة واضحة[٩١].ومن أجل السيطرة على الأسواق وتأمين الغذاء هنالك العديد من الاجراءات :

١- اعتمدت الدولة على مبدأ الرقابة الذاتية بوصفه أحد وسائل ضبط الأسواق، وذلك من خلال توعية المتعاملين بأحكام البيع والشراء والتمييز بين الحلال والحرام. فإدراك المسلم لعواقب الممارسات المحرّمة، كالربا الذي توعد الله فاعله بالحرب، والاحتكار الذي يؤدي إلى زوال البركة، يجعله يلتزم تلقائيًا بتجنبها، مما يرسخ الرقابة الذاتية في النشاط الاقتصادي.

٢- تهدف الرقابة الوقائية إلى منع وقوع الضرر قبل حدوثه، ولا تقتصر على معالجة المخالفات بعد وقوعها أو انتظار شكاوى المتضررين. وقد تجلّى هذا النوع من الرقابة في الحرص على نشر المعرفة بأحكام السوق ومعاملات البيع والشراء، بما يحدّ من الوقوع في المحظورات مستقبلاً، ويعزز الالتزام بالضوابط الشرعية المنظمة للنشاط الاقتصادي. كما شملت الرقابة الوقائية متابعة المواد المستخدمة في الصناعات الغذائية وغيرها، للتأكد من صلاحيتها ومنع استعمال المواد الفاسدة أو المغشوشة، لما لذلك من أثر مباشر في حماية المستهلك وضمان سلامة الغذاء.

وامتدت الرقابة كذلك إلى البضائع الواردة إلى الأسواق من مختلف الأقاليم، حيث كانت تخضع للفحص والتدقيق للتأكد من جودتها وخلوها من الغش قبل عرضها للبيع. ولم تقتصر الرقابة على السلع فقط، بل شملت أيضًا أساليب العمل في بعض الصناعات الغذائية وغير الغذائية، بما يضمن الالتزام بالمعايير الصحية والمهنية. وأسهم هذا الأسلوب الوقائي في تحقيق استقرار الأسواق والمحافظة على جودة المنتجات، مما عزز توفر الغذاء وسلامته، وأسهم في دعم الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

٣- تهدف الرقابة العلاجية إلى معالجة الآثار المترتبة على مخالفة النظم المنظمة للأسواق، ولا تقتصر على الوقاية المسبقة فحسب. ويتجلى ذلك في ضمان حالات التقصير، وإقرار حق الخيار لأهل السوق في بعض المعاملات التي قد يعتريها الغبن، إضافة إلى اعتماد وسائل للكشف عن الغش وتمييز السلع المغشوشة. وأسهم هذا النوع من الرقابة في تصحيح الخلل داخل الأسواق، وحماية جودة السلع الغذائية، والحفاظ على حقوق المتعاملين، مما دعم استقرار الأسواق وساهم في تعزيز الأمن الغذائي[٩٢]وفي عهد هارون الرشيد أمر عمال الخراج أثناء توجهه إلى الكوفة قاصداً الحج , رفعت إليه شكوى أهلها من تعنت العمال في معاملاتهم , فأمر هارون بمعالجة الأمر وكتب لهم كتاباً " ذكر أنه بلغ مائتي حُلة" يقضي بتخفيف ما يؤخذ منهم, وأن يؤدى ما استوفى إلى بيت المال في الحاضرة , بما يضمن رفع الظلم عن الرعية وتنظيم الجباية" يعد هذا الاجراء واحد من أهم العوامل يؤدي إلى استقرار الزراعة وضمان الأمن الغذائي ,وكانت بعض الأراضي في بلاد الشام قد هجرها أهلها نتيجة ما لحقهم من

مشقة في الخراج وسوء معاملة , فقام الخليفة بتوجيه هرثمة بن أعين للعمل على أعادة عمارتها , فدعا هرثمة جماعة من مزارعيها وأكرتها إلى الرجوع إليها , على أن يخفف منهم الخراج وتحسن معاملتهم , فاستجاب لذلك عدد منهم فعادوا إلى أراضيهم ,وعرفوا بـ اصحاب التخافيف , ثم لحق بهم آخرون بعد ذلك , فأعيدت إليهم أراضيهم على ما كانوا عليه سابقاً, وعرفوا بـ اصحاب الردود [٩٣], ويعكس هذا الإجراء سياسة هارون في تشجيع عمارة الأرض , ودعم النشاط الزراعي , بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمن الأمن الغذائي.في أوائل خلفة هارون الرشيد وقع طاعون جارف في فلسطين , قيل أنه أتى على معظم سكانها , مما أدى إلى خراب الأرض الزراعية وتعطّل عمارتها , وعلى أثر ذلك , أوكلت الدولة أمر هذه الأراضي إلى من يتولى عمارتها , وعملت على استمالة الأكرة والمزارعين وتشجيعهم على العودة إلى استغلالها , فأتت تلك الأراضي إلى ضياعٍ تابعة للخلافة[٩٤]ومن أجل تنمية المدن وتنشيط الزراعة اهتم هارون الرشيد بالعمران وتطوير الحواضر , فقام ببناء قصر له في الرقة وكان يفصل بينها فضاء واسع وأرض زراعية , وأمر بنقل أسواق الرقة غلى تلك الأرض , فصار سوق الرقة العظيم وكان يعرف فيما مضى بسوق هشام العتيق , ثم لما قدم هارون إلى الرقة , عمل على توسيع هذه الاسواق وزيادتها , فاستمرت تجبي مع الصوافي , كما أمر بحفر الهني والمري, الهدف من هذه المشاريع من أجل دعم خزينة الدولة وتعزيز الأمن الغذائي [٩٥].

ارواء الاراضي الزراعية :

هذه الأهمية للمياه نجدها في وصايا القاضي أبو يوسف إلى هارون الرشيد وهي من الوصايا المهمة التي يبين فيها ان من واجب الدولة حفر الجداول على نفقتها الخاصة لتحسين الزراعة وتنظيف الجداول وترميمها بقوله " ورأيت أن تأمر عمال الخراج اذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا لهم أن في بلادهم أنهار عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة وأنهم في بلادهم ان استخرجوا لهم تلك الأنهار واحترفوها وأجرى الماء فيها عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد في خراجهم كتب بذلك اليك فأمرت رجلًا من أأهل الخير والصلاح يوثق بدينه أمانته فتوجه في ذلك حتى ينظر فيه ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة به ومن يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد ويشاور فيه غير أهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة ولا يجر إلى نفسه بذلك منفعة ولا يدفع عنها به مضرة فاذا اجتمعوا على ان في ذلك صلاحًا وزيادة في الخراج امرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال ولا تحمل النفقة على أهل البلد فأنهم ان يعمروا خير من أن يخربوا وأن يفروا خير من أن يذهب مالهم ويعجزوا وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم وطلبوا الصلاح ذلك لهم اجيبوا اليه اذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم من أهل طسوج أخر ورستاق أر مما حولهم فإن كان في ذلك ضرر على غيرهم وذهاب بغلاته وكسلا للخراج لم يجابوا اليه"[٩٦] نستنتج من خلال هذا النص أولًا: العدالة في توزيع الأموال والدولة هي التي تحمل هذه المسؤولية في حفر الأنهار والجداول لغرض زيادة الانتاج الزراعي والهدف من ذلك من أجل رفع تكاليف الزراعة عن الفلاح ولا يتحمل عبء هذه النفقات من أجل ايصال الماء إلى الأراضي الصالحة للزراعة. ثانيًا: استشارة أهل الاختصاص وبالأخص في مجالي الموارد المائية والزراعة من أجل اتخاذ قرارات تصب في مصلحة تطوير الأراضي الزراعية يهدف في ايصال الماء إلى الأراضي الصالحة للزراعة. ثالثًا : الهدف من دعم واقامة هذه المشاريع هو يعود بالمنفعة العامة للمجتمع بشكل عام والدولة بشكل خاص وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين , بشرط أن اقامة هذه المشاريع لا تضر بالمناطق القريبة على هذه المشاريع.وفي وصية أحرى حول كري الأنهار ونحوها من الأمور المهمة التي تقع على عاتق الدولة حفر الأنهار والاهتمام بصيانتها والحفاظ عليها من الاندثار , لأن الفلاحين يحتاجونها من أجل سقي أراضيهم الزراعية الخاصة والتي يتم حفرها أو القيام بصيانتها على نفقتهم الخاصة لأن تخدم أراضيهم الخاصة ولا يعود نفعها على جميع فئات المجتمع لأن يتم اعتبارها مسؤولية فردية تقع عاتق الفلاحين" واذا احتاج أهل السواد إلى كري أنهارهم العظام التي تأخذ من دجلة والفرات كريت لهم , وكانت النفقة من بيت المال ومن أهل الخراج, ولا يحمل ذلك كله على أهل الخراج , وأما الأنهار التي يجرونها إلى أراضيهم ومزارعهم وكرومهم ورطابهم وبساتينهم ومباقلهم وما أشبه ذلك فكريها عليهم خاصة ليس على بيت المال من ذلك شيء فأما البثوق والمسنيات والبريدات(مفاتح المياه) التي تكون في دجلة والفرات وغيرهما من الأنهار العظام فأن النفقة على هذا كله من بيت المال لا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء لأن مصلحة هذه على الامام خاصة لأن أمر عام لجميع المسلمين فالنفقة عليه من بيت المال لأن عطب الأرضين من هذا وإنما يدخل الضرر من ذلك على الخراج"[٩٧] الأنهار التي تحفر من نهري دجلة والفرات , تمثل مورداً مهما في ري الأراضي الزراعية , وأن حفر وصيانتها تقع على مسؤولية الدولة ومن خزينتها وليس على حساب الفلاحين التي تؤخذ منهم على شكل خراج, لأنه الهدف من أنشاؤها تخدم المصلحة العامة وليس مقتصرة على منطقة أو فئة معينة, وأي ضرر لهذه الأنهار ستترك أثرها السلبي على الجميع بدون استثناء, وأن أحياء هذه الأراضي يؤدي إلى زيادة المساحات المزروعة وتحسين الانتاج الزراعي, وهذا الأمر يعود مردوده على اقتصاد الدولة ويعكس في توفير الأمن الغذائي. والشرط الأساسي للقيام بهذه المشاريع أن تتم على يد شخصيات معروفة بالنزاهة والكفاءة ولديه خبره في مجال الري والزراعة.قال أبو يوسف " سألت هارون الرشيد عن حفر

حافتاه صار كبسا" كبس البئر وطمهما التراب , وذلك التراب كبس بكسر الكاف"على الطريق العامة, حتى أضر ذلك بمنازل قوم من فعل والٍ أو أمير أو من غير فعله , وأضر ذلك بغير واحد" ان التحكم بالموارد المائية أحد العناصر المهمة والأساسية في الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي , ويبرز بشكل واضح دور الدولة في تحقيق التوازن بين منافع وأضرار عند القيام بحفر الأنهار أو الابقاء عليها, واتخذ هارون العباسي أجراء منع التجاوز على الأنهار أو الحاق الضرر بهما دون أخذ موافقة مسبقة من الحكومة وفرض عقوبة ممن يتصرف ويتجاوز على الموارد المائية , يبدو أن الهدف من اتخاذ هذا الأجراء هو الحد من النزاعات المائية وضمان وصول المياه بشكل عادل إلى جميع الأراضي الصالحة للزراعة[٩٨]كانت ذروة أحياء الأراضي واقامة العديد من مشاريع الري[٩٩] كحفر الأنهار واقامة القناطر والسدود وأحواض المياه , وبذلوا كثيراً من الجهود , لتحسين نظم الري , وتلافي خطر الفيضانات , وأقاموا العديد من القناطر على نهر عيسى بن علي وأفرعه خدمة للزراعة ببغداد[١٠٠] ,في عهد هارون الرشيد الذي أمر بحفر نهر القاطول والعديد من القنوات والجداول مما أسهم في زيادة الانتاج الزراعي آنذاك بصورة كبيرة[١٠١], ويعود الفضل في ذلك إلى التقدم الهندسي الذي حققه المسلمون وإلى تقدمهم في الرياضيات والعلوم الأخرى وهو مما أدى إلى احداث نقلة نوعية في علم المياه والآلات المستخدمة في بناء أجهزة الري[١٠٢].وكانت الدولة لا تبخل في رصد المبالغ للاعتناء بمشاريع الارواء وقد أشرف الحكام والولاة بل الخلفاء والوزراء على تنظيم الري والاهتمام به [١٠٣],وفي العصر العباسي شهد العراق وبعض المناطق الأخرى نهضة هندسية رائعة في مجال الري , كانت في طليعة المنجزات الحضارية العباسية, وهي امتداد حضاري بالغ الأهمية لما كان قد حصل في العصر الأموي , وهي أعمال ليست غريبة الثقافة العربية ومنها الحضارة الآرامية , التي تميزت بهندسة نقل المياه عبر أنابيب فخارية وغيرها إلى مسافات هائلة في طولها وصعوبة تضاريسها , وقد أخذ الرومان هذه الهندسة عن الآراميين , وكان من أهم ما انجزه العباسيين حفر آبار فرعية على نهر دجلة بشكل خاص لري الأراضي والبساتين , التي استجدت حول العواصم العباسية وحول البلدات والقرى المجاورة , كذلك قاموا بمشاريع هامة مماثلة [١٠٤] حيث أن الري هو العمود الفقري للحياة الاقتصادية وبالأخص الزراعة كذلك أن سقوط الدولة العباسية واهمال السدود وقلة حفر الانهار في أواخر أيامها واحدة من هذه الاسباب لسقوطها فراحت المياه تجري دون رقيب فدمرت الأراضي الزراعية يضاف إلى ذلك أن فيضان دجلة أدى تخريب أسوار المدينة مما سهل على الأعداء دخول العاصمة واسقاط الدولة العباسية[١٠٥],ووضع القاضي أبو يوسف (١٨٢هـ/٧٩٨م) نظام مالي للدولة بتوجيه من هارون الرشيد في نظام الري من الابار والأنهار[١٠٦],وأصبح نظام الري في ذلك الوقت على جانب من الفخامة[١٠٧],وأصبحت الأراضي نتيجة ذلك النظام من أخصب بقاع الدولة العباسية[١٠٨] بلغ الترف والإسراف في إعداد موائد الطعام ذروته في العصر العباسي، ولا سيما خلال عهد هارون الرشيد، حيث تعكس المصادر التاريخية مظاهر بذخ واضحة في البلاط العباسي. فقد ذُكر أن مائدة هارون الرشيد كانت تضم ما يقارب ثلاثين لونًا من الطعام في اليوم الواحد، وأنه كان يُنفق على إعدادها نحو عشرة آلاف درهم يوميًا[١٠٩], ويكشف هذا الإسراف الغذائي عن طبيعة الرفاه الاقتصادي الذي عاشته الطبقة الحاكمة آنذاك، كما يدل على وفرة الموارد المالية للدولة العباسية في أوج قوتها غير أن هذا التوسع في مظاهر الترف، ولا سيما في الاستهلاك الغذائي، مثّل سمة بارزة من سمات الحياة في البلاط، وأسهم في ترسيخ ثقافة الإسراف في الطعام، في مقابل واقع اجتماعي متفاوت بين طبقات المجتمع. ويُعد هذا السلوك الاستهلاكي المفرط انعكاسًا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العصر العباسي، حيث اقترن الازدهار المالي بازدياد مظاهر البذخ، خاصة في مجال الطعام والولائم. ومن مظاهر الاسراف والتبذير عندما زوج هارون العباسي من ابن عمة زبيدة بنت جعفر وصلت تكاليف الزواج وإعداد الطعام مبلغ جدّا كبير" أعرس بها هارون الرشيد في عام ذي الحجة في سنة ١٦٥هـ/٧٨٢م) في قصره المعروف بـ الخلد وحشد الناس من الآفاق وفرق فيه الأموال ولم ير في الاسلام مثله , وبلغت النفقة في هذا الغرض من بيت المال الخاصة خارجه سوى ما أنفقه هارون خمسين ألف ألف درهم"[١١٠]. إذ لم يقتصر الإسراف على كثرة الأطعمة وتنوعها، بل شمل أيضًا تخصيص أطعمة بعينها، وإعدادها في إطار من العناية والخصوصية التي لم تكن متاحة إلا لطبقة محدودة. ويكشف ذلك عن تباين في أنماط الاستهلاك الغذائي داخل المجتمع العباسي, أن سياسة هارون الرشيد الغذائية اتسمت بازدواجية واضحة؛ فمن جهة، سعت الدولة إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وضمان وفرة الغذاء، ومن جهة أخرى، شهد البلاط العباسي أنماطًا من الترف والإسراف في الاستهلاك الغذائي، وهو ما يعكس طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العصر العباسي.وأن الموائد في عهد هارون الرشيد بلغت درجة كبيرة من الاسراف والترف ,في عام ١٦٩هـ/٧٨٦م ,حينما كان في البصرة لبى دعوة واليها أنذلك جعفر بن سلمان الهاشمي فأحضر له مائدته أطعمة نادرة كألبان الظباء وزبدها وأعدت بأساليب خاصة تدل على الإسراف في توفير الطعام فاستطاب الرشيد طعومها, ويمثل هذا الترف والإسراف في اعداد مائد الطعام مظهر من مظاهر الاستهلاك الغذائي , اذ تجاوز الطعام وظيفته الاساسية إلى كونه وسيلة لإظهار الترف والهيبة السياسية[١١١].وفي رواية التي ورد ذكرها عند المسعودي " أن إبراهيم بن المهدي لما استضاف أخاه هارون الرشيد في الرقة , استضافة وعد له أنواع من الطعام , وكان

من ضمن ما تم صُنع له طيق من ألسنة السمك , وكلفة هذ الطبق ألف درهم"[١١٢] ويظهر لدينا من خلال هذا النص أن الوليمة التي قام بإعدادها إبراهيم بن المهدي تدل على التبذير والإسراف في عهد هارون العباسي وأن تكلفة الوعاء في هذه المائدة ألف درهم ويبدو أن معظم الأوعية على تلك المائدة مثل هذا الوعاء وبنفس التكلفة أو أكثر.

المحاصيل الزراعية :

وقد فترة حكم هارون الرشيد تطور في تنويع المحاصيل الزراعية , وكان من أبرز مظاهر ذلك أدخال زراعة الأرز, الذي لم يكن معروفاً على نطاق واسع لدى المسلمين ولا لدى الامبراطورية الرومانية , وسرعان ما أصبح الأرز محصولاً أساسياً في المناطق المروية, ولا سيما في دلتا مصر , الأمر الذي ساعد على تعزيز المخزون الغذائي وتوفير مادة غذائية عالية القيمة وسهلة التخزين , هو ما يخدم أهداف الأمن الغذائي ,كما أسهم في نشر زراعة قصب السطر على نطاق واسع وزرع في البصرة وصور وبيروت وطبرية وكابل وخوزستان وغيرها , وقد استخرج منه السكر في كابل وخوزستان والبصرة[١١٣], إذ زرع في العراق تم توسعت زراعته ليصبح السكر بديلًا عن العسل بوصفه مادة رئيسة للتحلية , وقد أدى هذا التوسيع إلى تحقيق فائض في الانتاج , مكن الدولة من تصدير السكر إلى الامبراطورية البيزنطية , الأمر الذي عزز الموارد المالية للدولة إلى جانب تأمين احتياجات السكان الغذائية , وبالتوازي مع ذلك , توسعت تشكيلة الفواكه والخضروات نتيجة انتقال محاصيل من ايران والهند والصين إلى بلاد العالم الإسلامي ,فمثلًا في العراق كان لغرس الكروم المقام الأول بين كل الفواكه وهو كثير الأصناف, والضروب, وكانت أشجار العنب أكثر انتشارًا في اليمن[١١٤], والتي اشتهرت بزراعة عدة أصناف منه كزراعة العنب الرومي في خيوان[١١٥] ,أما أنواع العنب في وادي ظهر شمال صنعاء فكانت الملاحي والدوالي والأشهب والنواسي والزيادي والضروع ويمتاز الضروع بـ أنه عنب أبيض كبير الحب , قليل الماء عظيم العناقيد وتزرع الأعناب أيضًا في وادي الجنات والجوف[١١٦] ,وقد حمل بعض الولاة إلى هارون الرشيد إليه من اليمن وهو يؤدي فريضة الحج في مكة عنقودين من العنب في محملين على بعير وهذا يدل على كثرة زراعة العنب في اليمن[١١٧] ,وأن عدد أنو اع العنب بلغت في المين على ما زعموا قريبًا من سبعين لونًا من العنب [١١٨], وذكر ابن رسته كلمة(زعموا) تدل على أنه كان يشك في هذا العدد[١١٩], ومن الفواكه التي زُرعت تفاح الشام الذي كان مضرب المثل في الجودة وكان يحمل إلى الخلفاء وفي كل سنة ثلاثون ألف تفاحة , ويقال أنها كانت من العراق أعبق منه في الشام كما كثرت زراعة الزيتون في أرجاء بلاد الشام , وغيرها من أراضي الخلفاء مثل شمال أفريقيا ,واشتهرت بعض مناطق الشام باستخراج الزيت من الزيتون , حيث كان من أهم خصائصه الصفاء والنظافة , وكان الزيت يحرز في جباب كبيرة في مدينة حلب , وكانت الشام تمد البلاد الإسلامية بما تحتاجه من الزيت الذي كان يعرف بالزيت الركابي , لأنه كان يحمل على الابل من الشام [١٢٠]ومن المحاصيل الزراعية الأخرى التمور ,فـ النخيل من أهم الأشجار التي تعيش في أماكن مختلفة من الحجاز, وخاصة تتوفر المياه[١٢١], وأما في بغداد نقلوا إليها النخل والأشجار , فأنبتت ونمت في مدة يسيرة وذلك لطيب مائها واعتدال هوائها وبساتينها تسقى بماء دجلة والفرات[١٢٢], وأن أشجار النخيل تنبت في اليمن وأن زراعة أشجار النخيل في المنخفضات والأودية , كانت كثرة التمور سببًا في تصدير مقادير كبيرة منه واشتهرت مناطق واسعة بزراعة النخيل وأشهر البصرة وكرمان وشمال أفريقيا أكبر مراكز إنتاج التمر , حيث كان تمر العراق أجود الأنواع وكانت كرمان كثيرة التمور حتى كان أهلها لا يرفعون ما وقع من النخيل وبقصدها في كل سنة مائة ألف جمل , ومصر ومنطقة الغور وغيرها[١٢٣], وبأسوان[١٢٤] تمور مختلفة وأنواع الأرطاب وأمر هارون الرشيد أن يجمع له أنواع التمور بـ أسوان من كل صنف تمرة واحدة فجمعت فكانت ويبة,[١٢٥] وليس هذا بالعراق ولا بالحجاز[١٢٦]فضلاً عن ذلك تم زراعة بعض المحاصيل الزراعية لأغراض صناعية , ومان من أبرزها القطن , والتي كان العنصر الأساسي في صناعة النسيج , كما تم استخدام الأصباغ المستخلصة من النيلة والحنّاء على نطاق واسع في الصناعات النسيجية , وقد مثلت المنسوجات أحدى أكبر الطرق الاقتصادية في العصر العباسي , وقاموا بزراعته في اعراق وإيران والشام ومصر[١٢٧].

الخاتمة :

النتيجة التي توصل إليها البحث في نهاية بحثنا :

١- أن مفهوم الأمن في اللغة يدور حول الطمأنينة وزوال الخوف وسكون القلب، بينما يدل الغذاء على ما به قوام الجسم ونماؤه، وباقتران المفهومين يتشكل معنى الأمن الغذائي بوصفه ضمانًا مستمرًا لحصول الإنسان على حاجته من الغذاء كمًّا ونوعًا دون خوف أو اضطراب.

٢- أن الأمن الغذائي مفهوم متطور، انتقل من التركيز على الاكتفاء الذاتي إلى ضمان توافر الغذاء واستقراره وإمكانية الحصول عليه لجميع الأفراد في كل الأوقات، كما أكد اختلاف الرؤى بين التعريفات الدولية والاقتصادية والإسلامية مع اشتراكها في هدف حفظ حياة الإنسان وكرامته.

٣- عمل الخلفاء العباسيون على حفر الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر لتوسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج، خاصة في أراضي السواد الخصبة بين دجلة والفرات.

٤-شق القنوات وربطها بالأنهار لضمان توفير المياه على مدار العام، وتخطيط بغداد قرب مصادر المياه لدعم البساتين والنخيل والأشجار المثمرة، بما يعزز الاستقرار الغذائي للسكان.

٥-تطوير نظام المقاسمة الذي يعتمد على الإنتاج الفعلي بدل المساحة، مع مراعاة خصوبة الأرض ونوعية المحصول، لحماية المزارعين من الظلم وضمان دخل ثابت للدولة.

٦-تخصيص أسواق لكل صنعة ووضع مراقبين عليها، وتسهيل التجارة الداخلية لضمان وصول الغذاء للسكان بأسعار مناسبة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالمواد الغذائية الأساسية.

٧-الجمع بين البنية التحتية الزراعية، الإصلاح الضريبي، والسياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي، ومواجهة الأزمات الطبيعية أو السعرية، وضمان تدفق المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والخبز إلى السكان بشكل مستمر.

٨- شهدت الزراعة في عهد هارون الرشيد ازدهاراً كبيراً، حيث تنوعت المنتجات الزراعية لتشمل البساتين والحقول والمزارع.

٩-قامت الدولة بمعالجة مشاكل الخراج وتحسين أوضاع المزارعين، مثل تخفيف الضرائب على الأراضي المهجورة وتحفيز أصحابها على العودة إلى الزراعة,أعيدت الأراضي المهجورة في بلاد الشام واليمن إلى أصحابها، وسميت تلك المجموعات بـ "أصحاب التخافيف" و"أصحاب الردود."

١٠- تولت الدولة حفر الأنهار والقنوات والجداول وصيانتها لتحسين الإنتاج الزراعي، وأشرفت على ذلك شخصيات ذات كفاءة ونزاهة.

١١- نصت الوصايا على أن تكاليف حفر الأنهار الكبيرة تقع على الدولة، بينما الأنهار الصغيرة لملك الفلاحين, حفر القنوات وإنشاء السدود ساعد على زيادة المساحات المزروعة، تحسين الإنتاج الزراعي، وتقليل أضرار الفيضانات.

١٢- تم تنويع المحاصيل لتشمل الحبوب، الفواكه، الخضروات، الزيتون، التمور، الأرز، والقطن وساهمت هذه المحاصيل في توفير الغذاء للسكان، تأمين المخزون الغذائي، ودعم الاقتصاد من خلال التصدير.ازدادت الزراعة الصناعية والنسيجية باستخدام منتجات زراعية كالقطن.

الهوامش :

القرآن الكريم

(١) الفراهيدي , العين , ج٨, ص ٣٨٨.

(٢) الجوهري ,الصحاح ,ج٥, ص ٢٠٧١.

(٣)ابن فارس , معجم مقاييس اللغة , ج١, ص ١٣٣.

(٤)الرازي , مختار الصحاح , ص ٢١.

(٥) ابن منظور , لسان العرب,ج١٣, ص ٢١.

(٦)الفيروز آبادي ,القاموس المحيط , ج٤, ص ١٩٧.

(٧)الفراهيدي , العين , ج٤, ص٤٣٩.

(٨)ابن منظور , لسان العرب , ج١٥, ص ١١٩.

(٩)ابن فارس , معجم مقاييس اللغة , ج٤, ص ٤١٤.

(١٠) الفيروز آبادي القاموس المحيط , ج٤, ص ٤١٧.

(١١) الشرتوني ,الأقرب الموارد في فصح العربية والشوارد , ج٤, ص ٢٣.

(١٢)الجرجاني , التعريفات , ص ٣٧.

(١٣) ابي حيان , البحر المحيط , ج٢, ص ٦٨.

(١٤)منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى ، السياسات الزراعية السعرية : مواد تدريبية على التخطيط الزراعي ، ص٢٢٤.

(١٥) www.fao.com.

(١٦) الموسوعة الفقهية الكويتية,ج٦, ص٢٧٠.

(١٧) عبد السلام ،الأمن الغذائي للوطن العربي "ص١٣.

(١٨) هيئة الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) , ص ١.

(١٩) صديق , معجم الصناعات الغذائية والتغذية , ص ٢٠٧.

(٢٠) القاسم , ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء , ص ٨٣.

(٢١) السريتي , الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية , ص ٢٩.

(٢٢) قريش / الآية ٣-٤.

(٢٣) الطرابلسي , أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية , ص ١١.

(٢٤) الطوسي , التبيان في تفسير القرآن , ج١٠,ص ٤١٣.

(٢٥) ابن كثير , تفسير القرآن العظيم , ج٤, ص٥٩٢.

(٢٦) مغنية , التفسير المبين , ص ٨٢٣.

(٢٧) الشيرازي , الأمثل في كتاب الله المنزل , ج٢٠, ص ٤٨٣.

(٢٨) الشبرمي , الأمن الغذائي دراسة فقهية , ص ٢٧.

(٢٩) محمد, الوظيفة السياسية للدولة بين متطلبات الإطعام وضمان الأمن قراءة في ضوء الآية الكريمة **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ** , سورة قريش / الآية٤).

(٣٠)سورة يوسف , الآية/٤٧.

(٣١) جبر , الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي , ص ١١٥.

(٣٢) ابن كثير , تفسير القرآن العظيم , ج٢, ص ٤٩٨.

(٣٣) الشعراوي , تفسير , ج١١, ص ٦٩٩٧.

(٣٤) مغنية , التفسير المبين , ص ٣١٠.

(٣٥) علي ,أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (عليه السلام) في ضوء القرآن الكريم, ص١٩.

(٣٦) ابن ماجة , سنن , ج٥,ص ٢٥٣.

(٣٧) سالم , دراسات في تاريخ العرب العصر العباسي الأول ,ج٣, ص٤٩.

(٣٨) أمير , علي , مختصر تاريخ العرب, ص ٢٦٤.

(٣٩)الخطيب البغدادي , تاريخ بغداد , ج١, ص٤٠.

(٤٠) ياقوت الحموي , معجم البلدان , ج٣, ص ٢٧٢.

(٤١) جمع قلاء للذي يقلي السمك وغيره :وهي محلة كبيرة ببغداد في شرقي الكرخ وكان مكانه قبل عمارة بغداد قرية يقال لها ورثال وفي غربيه الشونيزية مقبرة الصالحين ببغداد وكان مأخذ نهر القلائين من كرخايا: ياقوت الحموي , معجم البلدان, ج٥, ص٣٢٢ .

(٤٢) المقدسي ,أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ,ص ١١٩

(٤٣) شريف , موسوعة النظم والحضارة الإسلامية (الفكر الإسلامي منابعه وآثاره) ,ص١٦٦.

(٤٤) ابن بطوطة ,تحفة النظار, ج١, ص ١٩٨؛ابن النجار, ذيل تاريخ بغداد, ج١٦, ص ٣٣٠.

(٤٥) الطبري , تاريخ , ج٤, ص ٤٨٠.

(٤٦) التتر, ولاية الحسبة في العهد العباسي ودورها في حفظ الحياة الاقتصادية والحياة العامة (١٣٢هـ-٦٥٦هـ/٧٥٠م-١٢٥٨م) , ص ٧٦.

(٤٧) الطبري , تاريخ الرسل والملوك , ج٧, ص ٤٢٦.

(٤٨) سعدان , تاريخ الوقائع الاقتصادية (الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي) , ص٢٤.

(٤٩) الريس , محمد ضياء الدين , ص ٤٠٣.

(٥٠) ابن رجب الحنبلي , الاستخراج لأحكام الخراج , ص ١١؛علم الدين :الزمن العباسي, ص ١٣١؛الدوري ,تاريخ العراق الاقتصادي , ص ٤٩.

(٥١) التتر , ولاية الحسبة في العهد العباسي ودورها في حفظ الحياة الاقتصادية والحياة العامة(١٣٢هـ/٦٥٦هـ/٧٥٠م-١٢٥٨م) , ص ٤٩.

(٥٢) الريس ,الخراج والنظم الملية للدولة الإسلامية, ص ١٢٨.

(٥٣) الطبري , تاريخ, ج٤,ص ٥٣٦.

(٥٤) الوزراء والكتاب , ص٦٢.

(٥٥) الطبري ,ج٦, ص ٥٠٩.

(٥٦) الريس , الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية , ص ٣٠٩.

(٥٧) الجهشياري , الوزراء والكتاب , ص ٦٣-٦٤؛ الطبري , تاريخ , ج٨ , ص ٩٦.

(٥٨) الدوري , عبدالعزيز , العصر العباسي الأول , ص ٨٠.

(٥٩) الطبري , تاريخ , ج٨, ص ٩٧؛ الدوري , النظم الإسلامية , ص ١٣٢.

(٦٠)البلاذري , فتوح البلدان , ص ٢٦٧.

(٦١)الاحكام السلطانية , ص ١٩٨.

(٦٢) الزهراني , موارد بيت المال , ص ٢١٣.

(٦٣) السامرائي , السياسة الزراعية للدولة العباسية , ص ٣٦١.

(٦٤) الخطيب البغدادي, تاريخ بغداد ,ج١, ص ٩٦-٩٨.

(٦٥) الماوردي , الأحكام السلطانية , ص١٩٨؛ابن الطقطقي , الفخري , ص ١٨٢.

(٦٦) الزهراني , موارد بيت المال , ص١٥٩.

(٦٧) الريس , الخراج ,ص ٤٠٣.

(٦٨) الماوردي , الأحكام السلطانية , ٢٢٨-٢٢٩؛ الريس , الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ,ص ٤٣١.

(٦٩) البلاذري , فتوح البلدان , ج٢, ص ٣٣٣.

(٧٠) الريس , الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية, ص ٤٣١.

(٧١) الماوردي , الاحكام السلطانية , ص١٩٨.

(٧٢) السيح : السقي بدون مشقة ولامئوفة , الزهراني, موارد بيت المال , ص ٢١٣.

(٧٣) الدوالي : الدالية الساقية الصغيرة وهي المنجون والناعورة ويديرها رجلان أو ثلاثة , الدوري , تاريخ العراق الاقتصادي , ص ٦٢.

(٧٤) الدواليب : عجلة مائية كبيرة وهي نوعان الأول يديره ثور أو حصان أو جمل , والثاني يديره ثوران , الدوري , تاريخ العراق الاقتصادي , ص ٦٢.

(٧٥)الماوردي , الاحكام السلطانية ,ص ١٩٨.

(٧٦) الماوردي , الاحكام السلطانية , ص ١٩٨؛الريس , الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية , ص ٤٥٧.

(٧٧)الماوردي , الاحكام السلطانية , ص ٤٠٧.

(٧٨) أبو يوسف , الخراج , ص١١٢؛ منذور , أوضاع الدولة العباسية وعلاقتها خلال فترة حكم الخليفة المهدي (١٥٨هـ_١٦٩هـ/٧٧٤م-٧٨٥م) ,ص ٢٩٠-٢٩١.

(٧٩) شهلة , الأيام الأخيرة في حياة الخلفاء ,ص٩٠.

(٨٠) ابن خرداذبة , المسالك والممالك , ص ٢٤١ ؛ البلاذري , فتوح البلدان , ج٢, ص ٣٥٧؛ ابن الأثير , الكامل في التاريخ, ج٦, ص ١١٨.

(٨١) السامرائي , تأريخ الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي , ص ٩٦.

(٨٢) ابن حجر , إنباء الغمر , ج٧,ص ١٨٥-١٨٨.

(٨٣)حمدان , جمال , ص ٣٢٥.

(٨٤) بيطار , تاريخ العصر العباسي , ص ٣٦٠.

(٨٥) ابن حوقل ,صورة الأرض , ص ٢١٧.

(٨٦) متز, الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجي أو عصر النهضة في الإسلام, ج٢, , ص ١٢٧.

(٨٧) المدور , تاريخ بغداد في عصر العباسيين المسمى حضارة الإسلام في دار السلام , ص ١٥٢.

(٨٨)العوران , النظام الاقتصادي في ظل الدولة العباسية , ص ٦.

(٨٩) الشيرزي , نهاية الرتبة , ص ١١.

(٩٠) ابن الأخوة , معالم القرية , ص ٧٥.

(٩١) العوران , النظام الاقتصادي في ظل الدولة العباسية , ص ٥.

(٩٢) الشيرازي, نهاية الرتبة , ص٢٥.

(٩٣) البلاذري , فتوح البلدان ,ص٩٠-٩١وص ١٩٦.

(٩٤) البلاذري , فتوح البلدان , ص ٢١٦.

(٩٥) البلاذري ,فتوح البلدان , ص ٢٤٧.

(٩٦) الخراج , ص ١٠٥.

(٩٧) ابو يوسف , الخراج , ص ١٢٣.

(٩٨) الخراج , ص ٩٠.

(٩٩) نخبة من الباحثين العراقيين , حضارة العراق , ج٥, ص ٢٥٥.

(١٠٠) ابن الجوزي , المنتظم , ج٨, ص ٨١.

(١٠١) حسن, النظم الإسلامية , ص ٢٦٠.

(١٠٢) الحسيني , الف اختراع واختراع التراث الاسلامي في عالمنا ,ص١١٢.

(١٠٣) شيال , دور العرب في تشييد القنوات الاروائية , ص ٢٥٧.

(١٠٤) الأحمد , تاريخ المغرب القديم والإسلامي , ص ٧٠؛ أحمد ,المنجزات العربية في مجال هندسة الري وأثرها في ازدهار الزراعة وظهور بعض المدن في العصور الوسطى ,ص ٦.

(١٠٥) الهمداني, جوامع التاريخ , ج١,ص ٢٦٢.

(١٠٦) أمين , ضحى الاسلام , ج١, ص ٣٧١.

(١٠٧) الكرملي, مجلة لغة العرب العراقية ,ج٩, ص ١٩٧.

(١٠٨) التميمي, حمدي حسين علوان , الحياة الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية, ص ٣٠٢.

(١٠٩) المسعودي , مروج الذهب , ج٤, ص٣٠١.

(١١٠) ابن خلكان , وفيات الأعيان , ج٢,ص ٣١٤.

(١١١) الغزولي , مطالع البدور ومنازل السرور , ص ١٧٠.

(١١٢) مروج الذهب , ج٣,ص ٣٠٠.

(١١٣) المقدسي ,أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ,ص١٦١.

(١١٤) متز , الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام ,ص ٣٠٤؛ السيف, الزراعة في جنوب الجزيرة العربية في العصر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري, ص ١٩٤.

(١١٥) خيوان : بفتح أوله وتسكين ثانية وآخره نون وهو مخلاف باليمن ومدينة بها قال أبو علي الفارسي , خيوان فيعال منسوب إلى قبيلة من اليمن :ياقوت الحموي , معجم البلدان, ص٤١٥.

(١١٦) الجوف : وهو المطمئن منن الأرض, والجوف اسم واد في أرض عاد فيه الماء : ياقوت الحموي , معجم البلدان , ج٢, ص ١٨٧.

(١١٧) السيف , الزراعة في جنوب الجزيرة العربية في العصر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري, ص ١٩٦.

(١١٨) ابن رسته , الاعلاق النفسية , ص ١١١.

(١١٩) السيف , الزراعة في جنوب الجزيرة العربية في العصر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري , ص ١٩٦.

(١٢٠) الثعالبي , لطائف المعارف , ص ١٥٧,بيطار, تاريخ العصر العباسي ,ص٣٦٣.

(١٢١) العلي, الحجاز في صدر الإسلام(دراسات في أحواله العمرانية والإدارية),ص ١٦٣.

(١٢٢) الحسين , آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان ,ص٣٥.

(١٢٣) متز, الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام ,ج٢, ص ٣٠٣ ,ص ٣١٠.

(١٢٤) مدينة مشهورة في صعيد مصر، وهي آخر بلاد الإسلام من جهة النوبة. تقع على شاطئ النيل، وهي حد بين أرض الإسلام وبلاد النوبة، وبها حصن، وإليها تحمل سلعٌ كثيرة، ومنها يُجلب الرقيق وغيره، وهي بلدٌ حارٌّ، وأهلها سمر الألوان: للمزيد ينظر , ياقوت الحموي , معجم البلدان , ج١, ص ١٩١.

(١٢٥) الويبة : مكيالٌ معروف، يُكال به الطعام، وهو دون الصاع للمزيد ينظر : ابن منظور , لسان العرب ,ج١, ص٨٠٥.

١٢٦) ابن زولاق , فضائل مصر وأخبارها وخواصها, ص ٦٦.

(١٢٧) متز ,الحضارة الإسلامية ,ص ٣٥١.

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

*ابن الاثير ، عزالدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد ، (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٣م)

١-الكامل في التاريخ ، ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

*ابن الأخوة , محمد بن محمد بن أحمد, (ت ٧٢٩هـ/١٣٢٩م)

٢-معالم القربة في أحكام الحسبة , تحقيق : محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي ,المطبعة المصرية العامة للكتب ,د.م,١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

*ابن بطوطة , محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم ,(ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م) ,

٣-تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار, تحقيق : محمد عبدالمنعم العريان , دار أحياء العلوم , بيروت ,١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

*البلاذري ,أبي العباس , أحمد بن يحيى بن جابر , (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م)

٤-فتوح البلدان , تحقيق : عبدالله أنيس الطباع ,مؤسسة المعارف , بيروت ,١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

*الثعالبي , أبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل , (ت ٤٢٩هـ/١٠٣٨م)

٥-لطائف المعارف , دار المناهل , بيروت , د,ت.

*الجرجاني ,علي بن محمد بن علي الزين الشريف ,(ت٨١٦هـ/١٤١٣م),

٦-التعريفات , دار الكتب العلمية , بيروت , ١٤٠٣هـ/١٩٣م.

*ابن الجوزي , جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد , (ت٥٩٧هـ/١٢٠١م)

٧-المنتظم في تاريخ الأمم والملوك , تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ومصطفة عبدالقادر عطا , دار الكتب العلمية , بيروت , ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

*الجهشياري , أبي عبدالله محمد بن عبدوس , ت ٣٣١هـ/٩٤٣م)

٨-الوزراء والكتاب ,دار الفكر الحديث , بيروت ,١٤٠٨هـ/١٩٩٨م .

*الجوهري ,أبو نصر إسماعيل بن حماد , (ت ٣٩٣هـ/١٠٠٣م)

٩-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ,تحقيق : أحمد عبدالغفور العطار , ط٤, دار العلم للملايين , بيروت ,١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

*ابن حجر ,شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد , (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م)

١٠-إنباء الغمر بأنباء العمر , تحقيق : حسن حبشي , المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية , القاهرة, ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

*الحسين , إسحاق , ,(ت٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م),

١١-آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان ,تحقيق : فهمي سعد , عالم الكتب , د.م , ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

*ابن حوقل , أبو القاسم محمد بن علي , (ت ٣٦٧هـ،٩٧٨م)

١٢-صورة الأرض , بيروت , ١٣٨١هـ/١٩٦١م.

*ابن حيان , محمد بن يوسف الأندلسي , (ت ٧٥٤هـ/١٣٥٣م)
١٣-البحر المحيط , دار الفكر , بيروت , ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
*ابن خرداذبة , أبي القاسم عبيد الله بن عبدالله , (ت نحو ٢٨٠هـ/٨٩٣م)
١٤-المسالك والممالك , دار صادر أفست ليدن , بيروت , ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م .
*الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ،(ت٤٦٣هـ/١٠٧٠م)
١٥-تاريخ بغداد ،تحقيق : بشار عواد معروف ، ط١، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
*ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ،(ت ٦٨١هـ/١٢٨٢م)
١٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
*الرازي ,زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر , (ت ٦٦٦هـ/١٢٦٨م)
١٧-مختار الصحاح , تحقيق : يوسف الشيخ محمد , ط٥, المكتبة العصري , بيروت , ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
*ابن رجب , أبي الفرج عبدالرحمن بن احمد , (ت ٧٩٥هـ/١٣٩٣م)
١٨-الاستخراج لأحكام الخراج , دار الكتب العلمية , بيروت , ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
*ابن رسته ,أبي علي أحمد بن عمر , (ت٣٠٠هـ/٩١٣م)
١٩-الأعلاق النفسية, مطبعة بريا , ليدن ,١٣٠٩هـ/١٨٩٢م.
*ابن زولاق ,الحسن بن إبراهيم بن الحسين ,(ت٣٨٧هـ/٩٩٧م),
٢٠-فضائل مصر وأخبارها وخواصها ,تحقيق :علي محمد عمر ,الهيئة العامة المصرية للكتاب ,١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
*الطبري ، أبو جعفر محمد بن جيري ،(٣١٠هـ/٩٢٢م)
٢١-تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢، دار المعارف ، مصر ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
*ابن الطقطقي ، محمد بن علي بن طباطبا ، (ت ٧٠٩هـ/١٣٠٩م)
٢٢-الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، تحقيق : عبد القادر محمد مايو ، ط١، دار القلم العربي ، بيروت ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
*الطوسي ,محمد بن الحسن ,(ت ٤٦٠هـ/١٠٦٨م)
٢٣-التبيان في تفسير القرآن , تحقيق : أحمد حبيب قيصر العاملي , مطبعة مكتب الاعلام الإسلامي , د .م , ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
* الغزولي , علي بن عبدالله , (ت ٨١٥هـ/١٤١٢م)
٢٤-مطالع البدور ومنازل السرور ,د.م , د.ت.
*ابن فارس ,أحمد بن فارس بن زكريا القزويني , (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٥م)
٢٥-معجم مقاييس اللغة , تحقيق : عبدالسلام محمد هارون , دار الفكر , د. م , ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
*الفراهيدي ,عبدالرحمن بن محمد (ت ١٧٠هـ/٧٨٦م)
٢٦-كتاب العين , تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي , ط٢, مؤسسة دار الهجرة , د.م , ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
*الفيروز آبادي , مجد الدين محمد بن يعقوب , (ت٨١٧هـ/١١٤١م)
٢٧-القاموس الميحط , دار العلم , بيروت , د. ت.
*ابن كثير , عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر ,(ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)
٢٨- تفسير القرآن العظيم , تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي , بيروت , ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
*ابن ماجه , أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني , (ت ٢٧٣هـ/٨٨٧م)
٢٩- سنن ابن ماجه , تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي , دار أحياء الكتب العربية , د, , د, ت.
*الماوردي , أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب , (ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م)
٣٠- الأحكام السلطانية ,دار الحديث , القاهرة , د, ت .
*المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي ، (٣٤٦هـ/٩٥٧م)

٣١- مروج الذهب ومعادن الجوهر ،تحقيق : كمال حسن مرعي ،ط١، المكتبة العصري ، بيروت ،١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م .

*المقدسي ,أبو عبدالله محمد بن أحمد ,(ت٣٨٠هـ/٩٩٠م),

٣٢- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم , دار صادر , بيروت , د, ت.

*ابن منظور , محمد بن مكرم بن علي, (ت ٧١١هـ/١٣١١م)

٣٣- لسان العرب , ط٣, دار الفكر , بيروت , ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

*ابن النجار البغدادي ، محب الدين أبو عبدالله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن ،(ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م)

٣٤-ذيل تاريخ بغداد ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د. ت.

*الهمداني , رشيد الدين فضل الدين , (ت ٧١٨هـ/١٣١٨م)

٣٥-جوامع التاريخ , ترجمة : محمد صادق , القاهرة , ١٣٧٩هـ/١٩٦٠.

*ياقوت الحموي ،شهاب الدين أبو عبد الله ، (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٩م)

٣٦-معجم البلدان ،ط٢، دار صادر ، بيروت ،١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

*ابو يوسف , يعقوب بن إبراهيم , (ت١٨٢هـ/٧٩٨م)

٣٧- الخراج , دار المعرفة , بيروت ,١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

المراجع :

*أحمد , علي سليمان

٣٨-تاريخ المغرب العربي القديم والإسلامي , دار الإعصار العلمي , د ,م , د,ت .

* أحمد , علي ,

٣٩-المنجزات العربية في مجال هندسة الري وأثرها في ازدهار الزراعة وظهور بعض المدن في العصور الوسطى ,مجلة دراسات تاريخية , العدد ١١٥-١١٦, ايلول-كانون الأول , ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

*أمين ,أحمد

٤٠-ضحى الإسلام , مطبعة الاعتماد , القاهرة ,١٣٥١هـ/١٩٣٣م.

*بيطار , أمينة

٤١- تاريخ العصر العباسي , جامعة دمشق ,١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

* التتر ,عبدالرحمن نصر,

٤٢-ولاية الحسبة في العهد العباسي ودورها في حفظ الحياة الاقتصادية والحياة العامة, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الإسلامية, غزة , كلية الآداب ,١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

* التميمي, حمدي حسين علوان ,

٤٣-الحياة الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية, بحث منشور في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلد ,٧العدد٢٢, آب,١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

*جبر , فلاح سعيد ,

٤٤-الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي , مجلة عالم الفكر , مجلد ١٨ , العدد ٢ , تموز -آب - ايلول , ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

*حسن , حسن إبراهيم, وحسن ,علي إبراهيم

٤٥- النظم الإسلامية , مكتبة النهضة المصرية , ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

*الحسيني , سليم ,

٤٦-الف اختراع واختراع التراث الاسلامي في عالمنا , مؤسسة العلوم والتكنولوجيا , المملكة المتحدة , د.ت .

*حمدان , جمال

٤٧-جغرافية المدن , عالم الكتب , دمشق , ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

*الدوري ,عبدالعزيز

٤٨-تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٤٩-العصر العباسي الاول (دراسات في التاريخ السياسي والإداري والمالي , دار الطليعة , بيروت , د.ت.

٥٠-النظم الإسلامية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

*الريس ,محمد ضياء الدين ,

٥١-الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية , ط٣, دار المعارف , مصر , ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

*الزهراني , ضيف الله يحيى ,

٥٢-موارد بيت المال في الدول العباسية (١٣٢هـ-٢١٨هـ/٧٤٩م_٨٣٣م) , اتحاد المؤرخين العرب , مجلد ١٤, العدد ٣٦, بغداد , ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

*سالم , عبدالعزيز ,

٥٣-دراسات في تاريخ العرب (العصر العباسي الأول) , مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية , ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

* السامرائي , حسام الدين

٥٤-السياسة الزراعية للدولة العباسية , مجلة كلية الآداب , جامعة بغداد , ص ٣٦١, العدد ١٦, ١٣٨١هـ/١٩٧٢م.

*السامرائي , خليل ابراهيم وأخرون

٥٥-تاريخ الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي (١٣٢هـ-٦٥٦هـ/٧٥٠م-١٢٥٨م), المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي , بيروت,د,ت.

*سعدان , آسيا ,

٥٦- تاريخ الوقائع الاقتصادية ,جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر , ٢٠١٨-٢٠١٩م.

*السريتي ,محمد ,

٥٧-الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

*السيف , عبدالله محمد

٥٨-الزراعة في جنوب الجزيرة العربية في العصر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري , مجلة جامعة الملوك سعود , العدد٩ , الرياض , ١٤١٧هـ/١٩٩٧.

*الشرتوني , سعيد ,

٥٩-أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد , مكتبة المرعشي , قم المقدسة , ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

*شريف , م ,

٦٠-موسوعة النظم والحضارة الإسلامية (الفكر الإسلامي منابعه وآثاره) , ترجمة وتعلق عليه واضافات اليه : أحمد شلبي , ط٨ , مكتبة النهضة , ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

*الشعراوي , محمد متولي ,

٦١-تفسير , مطبعة أخبار اليوم , د, م, ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

*الشيرازي , ناصر مكارم ,

٦٢-الأمثل في كتاب الله المنزل , د,م , د,ت.

*شهلة , إيلي منيف

٦٣-الأيام الأخيرة في حياة الخلفاء , تحقيق : محمد عبدالرحيم , دار الكتاب العربي , دمشق , ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

*شيال , علي حسين ,

٦٤-دور العرب في تشييد القنوات الاروائية , بحث منشور مجلة سر من رأى , مجلد ٦ العدد ٣٣ السنة السادسة ,تشرين الأول,١٤٣١هـ/ ٢٠١٠.

*الشيرزي , عبدالرحمن بن نصر ,

٦٥-نهابة الرتبة في طلب الحسبة , مطبعة لجنة التأليف والترجمة , القاهرة , ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م.

*صديق, محمد فهمي وعبدالقادر , محمد أحمد ,

٦٦-معجم الصناعات الغذائية والتغذية , الدار العربية , القاهرة , ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

*الطرابلسي , عبدالقادر ,

٦٧-أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية , وزارة الأوقاف , الدوحة, ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

*عبدالسلام , محمد السيد ,

٦٨-الأمن الغذائي للوطن العربي , عالم المعرفة , المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , الكويت , ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

*علي , أمير ,

٦٩-مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي , مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر , القاهرة ,١٣٥٦هـ/١٩٣٨م.

*علي , فيان صالح ,
٧٠-ابعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (ع) في ضوء القرآن الكريم ,مجلة كلية العلوم السياسية ,جامعة الموصل , مجلد ٧, العدد ١٣ ,١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
*العلي , صالح أحمد,
٧١-الحجاز في صدر الإسلام(دراسات في أحواله العمرانية والإدارية),مؤسسة الرسالة,بيروت,١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
*علم الدين , مصطفى ,
٧٢-تاريخ الدولة العباسية (الزمن العباسي) دار النهضة العربية للطباعة , د, م, ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
*العوران , أحمد فراس ,
٧٣-النظام الاقتصادي في ظل الدولة العباسية , https://www.researchgate.net/publication/274638081_alnzam_alaqtsady_fy_zl_aldwlt_albasyt).
*الفاو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المكتب الإقليمي للشرق الأدنى),
٧٤- السياسات الزراعية السعرية : مواد تدريبية على التخطيط الزراعي , عدد ٣, روما , ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
*القاسم , صبحي,
٧٥-ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية , مؤسسة عبدالحميد شومان , عمان , ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
* الكرملي , انستاس ماري الالياوي ,
٧٦-مجلة لغة العرب العراقية , مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية , المدير المسؤول : كاظم الدجيلي , وزارة الاعلام , مطبعة الآداب , بغداد , د.ت.
* متز , آدم ,
٧٧-الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام , ترجمة : محمد عبدالهادي أبو ريدة , ط٥, دار الكتاب العربي , بيروت , د. ت
*محمد , روة ,
٧٨-الوظيفة السياسية للدولة بين متطلبات الإطعام وضمان الأمن : قراءة في ضوء الآية الكريمة ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ سورة قريش / ٤, بحث منشور www.researchgate.net.
*المدور , جميل نخلة ,
٧٩-تاريخ بغداد في عصر العباسيين المسمى (حضارة الإسلام في دار السلام) , دار الآفاق العربية , القاهرة, ١٤١٨هـ/١٩٩٧.
*مغنية , محمد جواد,
٨٠-التفسير المبين , دار الكتاب الإسلامي , قم المقدسة , ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
*منذور , ابتسام أكرم ,
٨١-أوضاع الدولة العباسية وعلاقتها خلال فترة حكم الخليفة المهدي (١٥٨هـ-١٦٩هـ/٧٧٤م-٧٨٥م) ,اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة أم القرى , كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ,مكة المكرمة , ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
*الموسوعة الفقهية الكويتية ,
٨٢- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ,ط٢, دار السلاسل , الكويت , ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
* نخبة من الباحثين العراقيين ,
٨٣-حضارة العراق , دار الحرية للطباعة , بغداد , ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
*هيئة الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
٨٤- تقرير عن برنامج الاسكوا في مجال الأمن الغذائي , بغداد , ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٨٥- www.fao.com